



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
الشعبة: العلوم المالية والمحاسبية
التخصص: محاسبة

المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار التمويلي وأثرها على عرض القوائم
المالية دراسة مقارنة بين النظام المحاسبي المالي SCF والمعياري
المحاسبي الدولي IAS 17

دراسة حالة - شركة شبحاني لأشغال البناء - الوادي

تح-ت إش—راف الدكتور:
- بلقاسم بن خليفة

من إعداد الطلبة:
- خليل غربي
- إبراهيم دوش
- أسامة دبات

اللجنة المناقشة

رئيسا	أستاذ محاضر -...- بجامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي	-
مشرفا	أستاذ محاضر -...- بجامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي	د. بلقاسم بن خليفة
ممتحنا	أستاذ محاضر -...- بجامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي	-

الموسم الجامعي: 2019/2018

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(الرَّحْمَنُ ﴿﴾ عَٰلَمٌ

الْقُرْآنَ ﴿﴾ خَلَقَ الْإِنْسَانَ

﴿﴾ عَٰلَمٌ هَـُٗ الْبَيَانَ (الرحمان

آية (4-1)

الإهداء

إلى من أثار في قلبي الطموح إلى المعرفة... ودفعنا بأحلامي نحو دروب العلم
والتحصيل .. باعثين في روحي الأمل... إلى نبع الحنان والمحبة ونبراس الجد
والكفاح . إلى شريكي في كل نجاح .. إلى من سهرنا كثيرا ملأ السنين والأيام كي
يروني في إعداد من حققوا تفاصيل .. التطلع والأمنيات إلى من بهما أدركت بحور
العطاء والحب والحنان .. إلى من كنت أسلتهم في كل مرة قبسا من نورهما كي
أمشي إلى والدي خفضهما الله تعالى ... ومتعهما بوافر الصحة والسعادة
ووفقني إلى رضاهما ورفع رأسيهما عاليا بمزيد من النجاحات إن شاء الله

*إلى إخوتي: عبد المجيد، موسي

*إلى أعز الناس عن قلبي: بوبكر، سفيان، سليمان، طاهر

*إلى جميع أساتذة قسم العلوم المالية والمحاسبة

*إلى كل من ذكره قلبي وأغفله قلبي

...أهدي ثمرة عملي .

الإهداء

إلى معلم الإنسانية رسول الهدى والرحمة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم
إلى من أمرني ربي بالترحم عليهما كما ربياني صغيرا ... أمي وأبي أطال الله في عمريهما

إلى أهلي وأقاربي وإخوتي وأخواتي

إلى البراعم (بشير . بسنت . علي)

إلى كل الأصدقاء الأعزاء الذين أعرفهم

إلى كامل طلبة ثانية ماستر 2018_2019

إلى كل ذي فضل ومن له حق علي... من أساتذة ومعلمين

إلى من ابتغى العلم طريقا لمرضاة الله

أهدي هذا العمل

الإهداء

سبحان من جعل الأسباب وفتح الأبواب ووهبنا الألباب فأصبحنا بمشيئته

للعلم طلاب أما بعد:

أهدي ثمرة جهدي إلى حبيبي ونور طريقي محمد صلى الله عليه وسلم

إلى من نذرت عمره في أداء رسالة صنعتها من أوراق الصبر في ظلال

الدهر ثم اختارها الله ورحلت إلى جواره تاركة قلوبا ممزقة من الشوق

لها إلى روحك الطاهرة الزكية رحمك الله ومنحك درجة الصابرين

الذين يوفون أجورهم بغير حسابأمي نبض قلبي

إلى سندي في السراء والضراء ومثلي الأعلى في هذه الحياة وإلى من

منحني الحرية في الدراسة ومدني بالقوة بالمشاورةأبي العزيز

إلى كل شقيقتي وأشقائي كل واحد باسمه

إلى رمز البراءة برعم البيت خير الدين

إلى كل زملائي دفعة 2019 ماستر

إلى كل من كان لهم اثر في حياتي

إلى كل من أحبهم قلبي ونسيهم قلمي

شكر وعرفان

بسم الله والصلاة و السلام على رسول الله خاتم الأنبياء والمرسلين

نحمد الله ونشكره عل توفيقه لإنهاء هذا العمل

لا يسعنا ونحن بصدد وضع اللمسات الأخيرة لهذا العمل إلا أن أتقدم بجزيل

الشكر وأسمى عبارات التقدير إلى الأستاذ المشرف: الدكتور بلقاسم بن

خليفة على قبوله الإشراف على هذه المذكرة وعلى توجيهاته وحرصه

المستمر

كما لن ننسى أن نشكر أعضاء لجنة المناقشة ودمتم في خدمة العلم

وأخيرا نسدي عبارات الشكر والعرفان إلى كل شخص مد لنا يد المساعدة

لإنجاز هذه المذكرة

الملخص:

يعتبر الإيجار التمويلي من الوسائل التمويلية الحديثة التي تلجأ إليها المؤسسات لتمويل نشاطاتها الاستثمارية، في ظل توسع حجم هذه الأنشطة ومن الناحية المحاسبية فقد خصص النظام المحاسبي المالي (SCF) معالجة محاسبية لعقود الإيجار التمويلي، والذي يتوافق مع المعيار المحاسبي الدولي الخاص بعقود الإيجار التمويلي IAS 17 حيث يتم تسجيل الأصل في دفاتر المستأجر في ميزانيته دون إمتلاكه، وهذا لمبدأ تغليب الواقع الإقتصادي على المظهر القانوني، كما تبين الدراسة أيضا أثر المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار التمويلي على عرض القوائم المالية.

الكلمات المفتاحية: الإيجار التمويلي، عقد الإيجار التمويلي، النظام المحاسبي المالي، معيار المحاسبة الدولي لعقود الإيجار IAS 17.

Résumé:

Le crédit-bail est considéré parmi les outils moderne de financements les plus utilisées par les entreprise pour financer des activités d'investissement, et le traitement comptable des contrats du crédit-bail est régi par le système comptable financier SCF, ce qui est conforme aux norme comptable internationale IAS 17 « crédit-bail», Avec l'expansion de ces activités et de la comptabilité, le système de comptabilité financière (SCF) a attribué un traitement comptable aux contrats de location, Lorsque l'enregistrement de l'actif dans les livres du locataire dans son bilan son posséder l'actif , sur le principe de donner la priorité La réalité économique Sur l'aspect juridique, L'étude montre également l'effet du traitement comptable des contrats de location simple sur la présentation des états financiers.

Mots clés :

Location financement, contrat de location financement, le système comptable financier, le norme comptable internationale IAS 17.

فهرس المحتويات

	الإهداء
	شكر و عرفان
	الملخص
I	فهرس المحتويات
IV	فهرس الجداول
V	فهرس الأشكال
VI	فهرس الملاحق
VII	فهرس الاختصارات
أ - د	المقدمة
الدراسة النظرية	
الفصل الأول: مدخل حول عقود الإيجار التمويلي	

6	تمهيد:
7	المبحث الأول: ماهية عقود الإيجار التمويلي
7	المطلب الأول: مفهوم عقود الإيجار التمويلي
7	المطلب الثاني: أهمية وخصائص عقود الإيجار التمويلي
10	المطلب الثالث: أطراف ومراحل عقود الإيجار التمويلي
13	المطلب الرابع: مزايا وعيوب عقود الإيجار التمويلي
17	المبحث الثاني: عقود الإيجار التمويلي وفق المعيار المحاسبي الدولي (IAS17)
17	المطلب الأول: عموميات حول المعيار المحاسبي الدولي IAS 17
17	المطلب الثاني: الإفصاحات المطلوبة في عقود التأجير التمويلية وفق IAS17
19	المطلب الثالث: أساس تصنيف عقد الإيجار التمويلي
20	المبحث الثالث: عقود الإيجار التمويلي وفق للتشريع الجزائري SCF
21	المطلب الأول: عموميات حول النظام المحاسبي المالي
21	المطلب الثاني: عقود الإيجار التمويلي وفق النظام المحاسبي المالي SCF
23	خلاصة الفصل

الفصل الثاني: أثر المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار التمويلي على عرض القوائم المالية

28

تمهد:

29

المبحث الأول: التسجيل المحاسبي لعقود الإيجار التمويل وفق المعيار المحاسبي الدولي (IAS17)

29

المطلب الأول: التسجيل المحاسبي لعقود الإيجار التمويلي في دفاتر المستأجر وفق (IAS17)

30

المطلب الثاني: التسجيل المحاسبي لعقود الإيجار التمويلي في دفاتر المؤجر وفق (IAS17)

33

المبحث الثاني: التسجيل المحاسبي لعقود التمويل وفق النظام المحاسبي المالي SCF

33

المطلب الأول: التسجيل المحاسبي لعقود الإيجار التمويلي في دفاتر المستأجر وفق SCF

37

المطلب الثاني: التسجيل المحاسبي لعقود الإيجار التمويلي في دفاتر المؤجر وفق SCF

42

المبحث الثالث: مقارنة المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار التمويلي من منظور النظام المحاسبي المالي (SCF) والمعيار المحاسبي الدولي (IAS17)

42

المطلب الأول: أوجه التشابه

43

المطلب الثاني: أوجه الاختلاف

44

المبحث الرابع: تأثير المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار التمويلي على عرض القوائم المالية

44

المطلب الأول: أثر التسجيلات المحاسبية لعقود الإيجار التمويلي على عرض القوائم المالية للمستأجر

47

المطلب الثاني: أثر التسجيلات المحاسبية لعقود الإيجار التمويلي على عرض القوائم المالية للمؤجر

52

خلاصة الفصل

الدراسة التطبيقية

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية لشركة شيحاني للمقاولات

54

تمهيد:

55

المبحث الأول: بطاقة تعريفية لشركة شيحاني

55

المطلب الأول: نشأة وتعريف شركة شيحاني وأهم نشاطاتها

56

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لشركة

58

المطلب الثالث: الدور الاقتصادي للشركة

59

المبحث الثاني: المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار التمويلي لشركة شيحاني
(المستأجرة)

59

المطلب الأول : شروط ومكونات ملف طلب التمويل بالإيجار التمويلي

61

المطلب الثاني: المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار التمويلي في ظل النظام

المحاسبي المالي SCF لشركة شيحاني

66

خلاصة الفصل

69

الخاتمة

قائمة المراجع

فهرس الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
44	أثر التسجيلات المحاسبية على عرض القوائم المالية للمستأجر	الجدول رقم (1)
48	أثر التسجيلات المحاسبية لعقود الإيجار التمويلي على عرض القوائم المالية للمؤجر غير الصانع أو غير الموزع للملك المؤجر	الجدول رقم (2)
49	أثر التسجيلات المحاسبية لعقود الإيجار التمويلي على عرض القوائم المالية للمؤجر غير الصانع أو الموزع للملك المؤجر.	الجدول رقم (3)
62	دفعات الإيجار	الجدول رقم (4)
63	إهلاك القروض	الجدول رقم (5)
65	الإهلاك الخاص بأصل المستأجر	الجدول رقم (6)

فهرس الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
11	نشوء عملية عقد الإيجار التمويلي بين ثلاثة أطراف المستأجر، المؤجر، المورد.	الشكل رقم (1)
11	نشوء عملية عقد الإيجار التمويلي بين أربعة أطراف المستأجر، المؤجر، المورد، المقرض.	الشكل رقم (2)
13	عملية التأجير بين المورد والمؤجر والمستأجر.	الشكل رقم (3)
56	الهيكل التنظيمي لشركة شبحاني للمقاوله بالوادي.	الشكل رقم (4)

فهرس الملاحق

التعيين

رقم الملحق

الميزانية جانب الأصول
الميزانية جانب الخصوم
الميزانية جانب الأصول
الميزانية جانب الخصوم
الميزانية جانب الأصول
الميزانية جانب الأصول
الميزانية جانب الأصول
الميزانية جانب الخصوم
الميزانية جانب الأصول
الميزانية جانب الأصول
الميزانية جانب الخصوم
جدول حسابات النتائج
جدول حسابات النتائج
الميزانية جانب الأصول
الميزانية جانب الأصول
الميزانية جانب الأصول
الميزانية جانب الأصول
جدول حسابات النتائج
الميزانية جانب الأصول
الميزانية جانب الأصول
الميزانية جانب الخصوم
جدول حسابات النتائج
جدول حسابات النتائج
جدول حسابات النتائج

الملحق رقم 01 - 01
الملحق رقم 01 - 02
الملحق رقم 01 - 02
الملحق رقم 02 - 02
الملحق رقم 02 - 03
الملحق رقم 03
الملحق رقم 01 - 04
الملحق رقم 02 - 04
الملحق رقم 03 - 04
الملحق رقم 01 - 05
الملحق رقم 02 - 05
الملحق رقم 06
الملحق رقم 07
الملحق رقم 08
الملحق رقم 09
الملحق رقم 10
الملحق رقم 11
الملحق رقم 12
الملحق رقم 13
الملحق رقم 01 - 14
الملحق رقم 02 - 14
الملحق رقم 15
الملحق رقم 16
الملحق رقم 17

فهرس الاختصارات

الدلالة بالعربية	الدلالة باللغة الأجنبية	الرمز
النظام المحاسبي المالي معايير المحاسبة الدولية	Systeme comptable financière International Accounting Standards	SCF IAS

المقدمة

تعتبر عملية تجهيز المشروعات بالمعدات والأصول الرأسمالية سواء عند إنشائها أو إحلال وتجديد معداتها وأصولها القائمة من أكبر المشاكل التي تواجه تلك المشروعات، نظرا لما تتطلبه هذه العملية من توفير أموال ليس من السهل توفيرها، ولهذا كان أمام هذه المشروعات مصدرين للتمويل أولهما عن طريق حقوق الملكية كإصدار الأسهم، وثانيهما عن طريق الاقتراض.

ظهر نشاط الإيجار التمويلي بوصفه نشاط اقتصاديا مستحدثا لرأس المال يقوم على فكرة قيام الشركة المستأجرة باستئجار أصول من شركة مؤجرة مما يضمن للمؤجر تسويق منتجاته خاصة ذات التكلفة العالية وأيضا الحصول على تدفقات نقدية مستمرة طويلة العمر الإنتاجي للأصول المؤجرة، ويضمن للمستأجر الاستفادة من الأصل دون أن يضطر على دفع تكلفته مرة واحدة، إنما يقتصر الأمر على أداء أقساط إيجاريه مستحقة عن كل فترة.

وهنا جاء معيار المحاسبة الدولي IAS17 ليميز بين نوعين من الإيجارات، إيجارات تمويلية وإيجارات تشغيلية، ولقد جاء الهدف من نص معيار المحاسبة الدولي IAS17 وصف السياسات الملائمة والإفصاح الملائم لكل من المؤجر والمستأجر، ووفق هذا المعيار فإن قيمة الأصل المستأجرة تثبت أو ترسم في دفاتر المستأجر بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار المستقبلية، أي أن مجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB قام بمعالجة عقود الإيجار التمويلي على المستوى الدولي من خلال المعيار المحاسبي IAS17.

إن اختلاف شكل بعض العقود عن الجوهر الاقتصادي هو الذي أدى إلى ظهور مشكلة المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار التمويلي، فهناك عقود تكون في مظهرها استئجار وفي لبها شراء بالتقسيط هذا من جهة ومن جهة أخرى كبر آليات التمويل بالتأجير، مما يتطلب البحث في كيفية المعالجة المحاسبية لها سواء على المستوى الدولي أو الوطني.

1 - إشكالية الدراسة:

مما سبق يمكن صياغة إشكالية الدراسة على النحو التالي:

ماهى طرق المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار التمويلي من منظور المعيار المحاسبي الدولي IAS17 والنظام المحاسبي المالي SCF، وما مدى تأثير هذه المعالجة على عرض القوائم المالية ؟

2 - التساؤلات الفرعية:

ومن أجل تبسيط الإشكالية الرئيسية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بعقد الإيجار التمويلي؟

- ما هي أهم طرق المعالجة المحاسبية للإيجار التمويلي وفق النظام المحاسبي المالي SCF والمعيار المحاسبي الدولي IAS 17؟

- كيف تتأثر القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي في ظل تباين حالات المعالجة المحاسبية للإيجار التمويلي؟

- ماهو واقع أثر المعالجة المحاسبية لعقد الإيجار التمويلي على مستوى شركة شيجاني للمقاوله؟

3 - فرضيات الدراسة:

من خلال هذه الدراسة نسعى إلى الإجابة على الإشكالية المطروحة من خلال الفرضيات التالية:

- قد تتباين مفاهيم الإيجار التمويلي ومن بينها أنه عبارة عن أسلوب تمويلي يوفر إمكانية استخدام أصل عن طريق استئجاره بدلا من امتلاكه؛

- قد يتشابه النظام المحاسبي المالي SCF والمعيار الدولي للمحاسبة IAS 17 في عملية تسجيل وتقييم وإثبات عقود الإيجار التمويلي؛

- من الممكن أن تتأثر القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي في ظل اختلاف حالات المعالجة المحاسبية للإيجار التمويلي؛

- قد تلتزم شركة شيجاني للمقاوله في إثبات عقود الإيجار التمويلي وفقا للنظام المحاسبي المالي SCF، وتتأثر قوائمها المالية وفقا لطبيعة هذه التسجيلات.

4 - أسباب اختيار الموضوع:

تم تقسيم أسباب اختيار موضوع البحث إلى أسباب موضوعية وأخري ذاتيه:

4. 1 الأسباب الموضوعية:

- تنامي الاهتمام بهذا المصدر الهام من مصادر التمويل الذي أصبح البديل لمصادر الأخرى نظرا للمزايا التي يحققها لمختلف أطراف العقد؛

- قلة الدراسات المتعلقة بهذا النوع من الناحية النظرية والمحاسبية خاصة في المحيط الجامعي؛

- التعرف على مختلف أنواع عقود الإيجار التمويلي وأسباب لجوء المتعاملين لها.

4. 2 - الأسباب الذاتية:

- الاهتمام الشخصي بالموضوع لارتباطه بطبيعة تخصصنا؛

- لكوننا نظن أن بحثنا هذا إضافة ثري بها المكتبة الجامعية ومادة نظرية وتطبيقية لمن أراد الاطلاع على الموضوع؛

- التشجيعات التي قدمت لنا من الأستاذ المشرف لمعالجة هذا الموضوع.

5 - أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من الاهتمام البالغ لمجلس معايير المحاسبة الدولية بموضوع الإيجار التمويلي، من خلال تخصيص معيار كامل يحدد من خلاله المعالم الأساسية التي يجب إتباعها عند إثبات التسجيلات المحاسبية المتعلقة بالإيجار التمويلي، من أجل الحد من المشاكل التي تطرحها مسألة الفروقات والتباين بين هذه التسجيلات، وكذلك تزامنها مع التغييرات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي بالجزائر من خلال توافقه مع المعايير المحاسبية الدولية.

6 - أهداف الدراسة:

من بين أهم النقاط التي تسعى هذه الدراسة لمعالجتها نذكر منها:

- دراسة أهم المفاهيم الاقتصادية لعقود الإيجار التمويلي؛

- معالجة أهم العمليات المتعلقة بعقود الإيجار التمويلي والمعالجة المحاسبية لها؛

- تبيان تأثير المعالجة المحاسبية لعقود للإيجار التمويلي على عرض القوائم المالية.

7. الدراسات السابقة:

- نبيل مكي، المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار التمويلي وفق النظام المحاسبي المالي (دراسة حالة الشركة المالية للاستثمار SOFINANCE)، مذكرة مكملة لنيل شادة ماستر أكاديمي، قسم علوم تجارية، تخصص فحص محاسبي، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، سنة 2014.

أهمية الدراسة:

يعتبر الإيجار التمويلي آلية من آليات التمويل المستحدث والتي دخلت السوق المالية والمصرفية الجزائرية في السنوات الأخيرة، وأصبح هذا النشاط يستقطب أعداد متزايدة من الراغبين التعامل بها.

نتائج الدراسة:

الإيجار التمويلي وسيلة فعالة لتمويل المشاريع الاستثمارية إضافة أنه يحقق العديد من المزايا لمختلف أطراف العقد.

بالرغم من أن ثقافة الإيجار التمويلي غير منتشرة في الجزائر بشكل كبير مقارنة بالدول النامية الأخرى، إلا أن جهود الدولة والمؤسسات المختصة قائمة على التعريف بهذه الخاصية وتسهيل العمل بها.

تبنى الجزائر للنظام المحاسبي المالي يعتبر من أهم الانجازات على الصعيد الوطني والدولي الذي يعتبر أرضية تنظيمية وقانونية ملائمة والانفتاح على الأسواق الأجنبية لجذب الاستثمارات.

الأوضاع الاقتصادية في الجزائر تسمح للإيجار التمويلي بالتطور أكثر لأن السوق الجزائري له رؤوس أموال ضخمة.

- نور الدين عاد، المعالجة المحاسبية لعقد الإيجار وفق النظام المالي (دراسة حالة في بنك الفلاحة و التنمية الريفية بالوادي)، شعبة علوم التسيير، تخصص تدقيق محاسبي، جامعة الوادي، الجزائر، سنة 2015.

أهمية الدراسة:

تتوافق أهمية الدراسة في ما تظهره قيمتها العلمية من حقائق يمكن الاستفادة منها.

تعتبر تقنية عقد الإيجار التمويلي التي دخلت السوق الجزائرية وخاصة البنوك التجارية الجزائرية و إنتشرت في مجتمعنا مما ألقت نظر البحث العلمي لتسليط الضوء على أهم محتوياتها.

نتائج الدراسة:

تحتي الجزائر لنظام المحاسبي الدولي من أكبر الإنجازات الوطنية والدولية الذي يعتبر أرضية تنظيمية قانونية ملائمة وانفتاح على السوق الأجنبية والمستثمرين الأجانب.

يعتبر عقد الإيجار التمويلي كبديل تمويلي يساعد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الحصول على تجهيزات وآلات حديثة و أصول ثابتة لا تستطيع الحصول عليها إما لضعف مواردها الذاتية أو لعدم القدرة على الاقتراض.

- نوح بوغابة، أثر المعالجة المحاسبية للإيجار التمويلي على القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي (دراسة تطبيقية لأحد عملاء المؤسسة العربية المصرفية ABC- الجزائر وكالة حاسي مسعود الفترة الممتدة من أفريل إلى ماي 2015، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة، جامعة ورقلة، الجزائر.

أهمية الدراسة : يمكن للمؤسسات اللجوء إلى هذه الطريقة للتمويل والتي تعد أقل تعقيدا عن باقي طرق التمويل الأخرى خاصة من الناحية القانونية والمالية.

نتائج الدراسة: من أهم النتائج المتوصل إليها:

- يمنح الأصل محل إيجار تمويلي من طرف المؤسسة المؤجرة للمستأجر، عند سداد المستأجر نسبة 20 % من قيمة الأصل، ويمكن تخفيض النسبة إلى 10 % على حسب الاتفاق بين الطرفين المتعاقدين.
- تبين من المعالجة المحاسبية، أن ملكية الأصل تنتقل إلى المستأجر عند سداده لقيمة الأصول وعلى المؤجر إقفال الحسابات المتعلقة بالأصل، بحيث يمكن شراء الأصل بنسبة 10 % من قيمة الأصل في بداية مدة الإيجار.
- يتم إعداد القوائم المالية وفق للنظام المحاسبي المالي، والتي تقدم معلومات حول الوضعية المالية والأداء المالي، ولدراسة أثر المعالجة المحاسبية على القوائم المالية تعتمد على النسب المالية.

8. الإطار الزمني والمكاني:

8- 1 الحدود الزمنية: يتحدد الإطار الزمني المخصص لدراسة الموضوع الممتد من فيفري إلى ماي 2019.

8- 2 الحدود المكانية: تمت الدراسة في شركة شيجاني للمقاولات بالوادي.

9. منهج البحث:

لقد اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي للإحاطة بالجانب النظري من أجل عرض مفاهيم حول عقد الإيجار التمويلي وكيفية معالجته محاسبيا حسب النظام المحاسبي المالي SCF والمعيار الدولي للمحاسبة IAS 17 وكذلك عرض أثر المعالجة المحاسبية على عرض القوائم المالية، أما في الجانب التطبيقي اعتمدنا على منهج دراسة الحالة، وذلك للدراسة التي قمنا بها في شركة شيجاني للمقاولات بالوادي.

10. صعوبات البحث:

- باعتبارنا باحثين مبتدئين في المجال العلمي واجهتنا صعوبات لانجاز هذا البحث والمتمثلة في:
- عدم الحصول على الوثائق المطلوبة من المؤسسة؛
- لم يوضح المشرع الجزائري في حالة عدم رفع خيار الشراء المعالجة المحاسبية بين فترة الإهلاك وفترة تسديد القرض؛
- نقص المراجع المحلية التي تعالج هذا النوع من المواضيع في المكتبة؛
- المدة الزمنية المتاحة لإنجاز هذا البحث غير كافية.

11. تقسيمات البحث:

- لتحقيق أهداف البحث والإجابة على الإشكالية المطروحة، فقد تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة فصول تسبقهم تمهيد وتعقبهم خلاصة لكل فصل، وكذلك مقدمة عامة للبحث وخاتمة.
- الفصل الأول: مدخل حول عقود الإيجار التمويلي،** سنحاول من خلال هذا الفصل التعرف على ماهية عقود الإيجار التمويلي في المبحث الأول، المبحث الثاني خصصناه لعقود الإيجار التمويلي وفق المعيار المحاسبي الدولي IAS 17، أما في المبحث الثالث فتم التطرق إلى عقود الإيجار التمويلي وفقا للتشريع الجزائري SCF
- الفصل الثاني: أثر المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار التمويلي على عرض القوائم المالية ،** ففي المبحث الأول تكلمنا عن التسجيل المحاسبي لعقود الإيجار التمويلي وفق المعيار المحاسبي الدولي IAS 17، وفي المبحث الثاني تناولنا فيه عقود الإيجار التمويلي وفقا للنظام المحاسبي المالي SCF، أما في المبحث الثالث فتم التطرق إلى

مقارنة المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار التمويلي من منظور النظام المحاسبي المالي SCF والمعيار المحاسبي الدولي IAS 17، وفي المبحث الرابع تكلمنا عن تأثير المعالجة المحاسبية على عرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي SCF.

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لشركة شبحاني للمقاوله بالوادي، توضح من خلال مبحثين المبحث الأول حول مكان إجراء الدراسة التطبيقية فقمنا بالتعريف عن شركة شبحاني للمقاوله والدور الاقتصادي للشركة، لنقوم في المبحث الثاني بنموذج تطبيقي للمعالجة المحاسبية للإيجار التمويلي وفق النظام المحاسبي المالي SCF وهذا تدعيما للدراسة النظرية.

الفصل الأول

مدخل حول عقود الإيجار التمويلي

تمهيد:

يعتبر الإيجار التمويلي من أهم طرق التمويل التي بإمكان بعض المستثمرين الاعتماد عليها على غرار طرق التمويل الأخرى، وهذا من أجل السرعة في إنجاز المشاريع فقد عرف في بعض المراجع بمصطلحات متعددة منها الاعتماد الإيجاري، القرض الإيجاري، الإيجار المنتهي بالتملك، التمويل بالإيجار لكن في موضوع دراستنا اعتمدنا على مصطلح الإيجار التمويلي وهذا وفق ما جاء به النظام المحاسبي المالي .

وسنحاول في هذا الفصل التطرق إلى:

- ماهية عقود الإيجار التمويلي .
- عقود الإيجار التمويلي وفق المعايير المحاسبية الدولية (IAS17) .
- عقود الإيجار التمويلي وفق للتشريعات الجزائرية (SCF) .

المبحث الأول: ماهية عقود الإيجار التمويلي

سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى تعريف عقود الإيجار التمويلي، أهميتها وخصائصها، أطرافها ومراحلها، ومن ثم مزايا وعيوب عقود الإيجار التمويلي.

المطلب الأول: تعريف عقود الإيجار التمويلي

- تعددت التعاريف لعقود الإيجار التمويلي نذكر منها.

عرف على أنه - عقد يبرم بين مؤجر ومستأجر لأصل معين لمدة محدودة من الوقت، يقوم خلالها المستفيد من استخدام الأصل مقابل دفع إيجار محدد لمالك هذا الأصل، ومن الممكن أن يكون الأصل منقولاً مثل المعدات أو المركبات، أول أن يكون غير منقول مثل المباني.¹

- كما عرف الإيجار التمويلي بأنه نظام تمويلي يقوم به المؤجر (الممول) بتمويل شراء أصل رأس مالي، بطلب من مستأجر (مستثمر) بهدف استثماره لمدة لا تقل عن 75% من العمر الافتراضي للأصل، مقابل دفعات (مقابل للتأجير) الدورية مع احتفاظ المؤجر ملكية الأصل وحتى نهاية العقد وامتلاك المستأجر لخيار شراء الأصل عند نهاية مدة التأجير، (على أن تكون دفعات مقابل التأجير قد غطت تكلفة الأصل وهامش ربح محدد)، أو إعادة الأصل للمؤجر في نهاية مدة التأجير أو تجديد عقد التأجير مرة أخرى.²

- نستخلص من مختلف التعاريف السابقة، بأن الإيجار التمويلي عبارة عن أسلوب متوسط وطويل الأجل لتمويل الأصول الرأس مالية للمنشآت والمشروعات الاقتصادية، وهو عقد تأجير يبرم بعلاقة تعاقدية بين طرفين أو أكثر لمدة زمنية محددة مقابل تسديد دفعات إيجار دورية مع وجود خيار شراء الأصل للمؤجر في نهاية مدة الإيجار.

المطلب الثاني: أهمية وخصائص عقود الإيجار التمويلي

للإيجار التمويلي أهمية كبيرة في تمويل المشاريع، كما له عدة خصائص سنحاول التطرق إليها من خلال هذا المطلب.

¹ - مليكة بن شاعة، المعالجة المحاسبية للاعتماد الإيجاري، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، قسم العلوم التجارية، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، الجزائر، 2015/2014، ص: 28.

² - عبيد الصفدي الطوال، التأجير التمويلي، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص: 14.

أولاً: أهمية عقود الإيجار التمويلي.

تعود أهمية الإيجار التمويلي لعدة أسباب نذكر منها:¹

- إقدام أكبر المؤسسات العالمية المتطورة على التعامل بهذه التقنية مع زبائنهم؛
 - ظهور عدد كبير من المؤسسات المالية المتخصصة في مجال ممارسة هذه التقنية التمويلية؛
 - قيام البنوك بإدخال والتعامل بالتمويل التأجيري المنقول والعقاري في أنشطتها التقليدية لما له من مردود كبير ولا يتسم بأخطار عالية؛
 - توسيع التعامل بالتمويل التأجيري في معظم دول العالم وإرساء قوانين وتشريعات لهذا الغرض؛
 - امتداد مجال التعامل بهذه التقنية التمويلية لكل مناحي الحياة المختلفة؛
- ومن هذه الأسباب تكمن الأهمية الكبيرة التي تحتلها هذه التقنية (التمويل التأجيري) والتي نذكرها كالتالي:
- تكمن الأهمية الاقتصادية للتمويل التأجيري في أنها طريقة لتمويل المشروعات على اختلاف أنواعها وفي مختلف مجالات النشاط الاقتصادي للحصول على الأصول الرأسمالية. فالمرقبة المستمرة الداخلية للنشاط المؤسسة المتخصصة في التمويل التأجيري بينت أن الإقبال عليها كبير فاحتلت مكانة عالمية في السوق بحصولها على قطب هام من الزبائن؛
 - يسمح التمويل التأجيري بتمويل الاستثمارات الإنتاجية عن طريق الانتفاع بآلات أو المعدات أو العقارات بدون تقديم أي مبلغ نقدي فهي تغطية شاملة للاستثمار باعتبارها غير قادرة على تمويلها بأموالها الخاصة أو الحصول على التمويل المصرفي؛
 - تساهم هذه الوسيلة في زيادة نسبة تمويل الاستثمارات عن طريق التمويل التأجيري، وزيادة حصته على حصة القروض البنكية في تمويل استثمارات العالمية؛
 - تساهم هذه الوسيلة في زيادة والإنتاج مما يقلل من تكلفة الوحدة المنتجة وبالتالي انخفاض الأسعار، مما يزيد من فرص التصدير، وتقليل الاستيراد وبالتالي يساعد على تحسين أوضاع الميزان التجاري وفي الأخير ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى أن زيادة المشاريع الاستثمارية يؤدي إلى فتح مناصب عمل جديدة وبالتالي تقليص البطالة.

¹ - سليمة حبلي، تفعيل إستراتيجية التمويل التأجيري لتطوير صيغ التمويل في الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، قسم علوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2015/2014، ص ص: 11 - 12.

ثانيا: خصائص عقود الإيجار التمويلي.

يتميز عقد الإيجار التمويلي بخصائص يمكن حصرها في ما يلي:¹

- إن مدة الإيجار غير قابلة للإلغاء وخلالها تسعى الشركة المؤجرة لاستعادة تكلفة تمويلها للأصل المؤجر آخذ في الاعتبار وضع هامش الربح الذي يكفي لاستمرار نشاطها؛
- حرية المستأجر في استعمال الأصل خلال مدة التأجير بأكملها مقابل الالتزام بدفع الأقساط الإيجاريّة المتفق عليها وفي مواعيدها المحددة تنفيذا لشروط العقد المبرم؛
- إزاء قيام المستأجر باختيار الأصل الرأس مالي فانه يأخذ على مسؤوليته تحديد المواصفات الفنية للأصل المطلوب وكذلك تحديد المورد وموعد ومكان التسليم كما يتحمل مسؤولية الاستلام؛
- إن مدة الإيجار غير قابلة للإلغاء وإنها تغطي على الأقل 75% من العمر الافتراضي للأصل المؤجر (تكلفة الأصل + هامش الربح)؛
- المستأجر غير مطالب بإنفاق المبلغ الكلي للاستثمار مرة واحدة وإنما ينفقه على شكل أقساط وتتضمن هذه الأقساط جزء من ثمن شراء الأصل مضافا إليها الفوائد التي تعود للمؤسسة المؤجرة ومصاريف الاستغلال المرتبطة بالأصل المتعاقد حوله؛
- احتفاظ المؤجر بملكية الأصل والمستأجر يستفيد من حق الاستعمال فقط وبالتالي فإن مساهمة المؤجر قانونية ومالية أما مساهمة المستأجر فهي إدارية واقتصادية؛
- عقد الإيجار التمويلي في شكل أصول عينية (استثمارات مادية) لا يقوم بمنح أموال نقدية كما في القرض الكلاسيكي؛
- عقد الإيجار التمويلي يكون إما متوسط أو طويل الأجل بحيث أن مدته تحدد حسب طبيعة هذه الأصول وحسب فترة امتلاكها بمعنى العمر الافتراضي لها (مدة إيجار الأصول المنقولة مابين 2 - 10 سنوات والأصول غير المنقولة فمدته مابين 15 - 20 سنة).
- عقد الإيجار التمويلي هو عقد مع خيار الشراء حيث أنه متاح في نهاية العقد للمؤسسة ثلاث خيارات :

¹ - نور الدين عاد، المعالجة المحاسبية لعقد الإيجار التمويلي وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، قسم علوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الجزائر، 2015/2014، ص:32.

- إما أن تطلب تجديد أو تمديد عقد الإيجار؛
- إما تشتري نائياً هذا الاستثمار بسعر يتفق عليه يسمى القيمة المتبقية؛
- إما أن يعيد الأصل نائياً إلى المؤسسة المالية وبالتالي تتوقف عن استعماله وتنتهي العلاقة القائمة بينهما.

المطلب الثالث: أطراف ومراحل عقود الإيجار التمويلي.

تغلب على عملية الإيجار التمويلي الصفة القانونية، فهي تتم بموجب عقد محدد الأطراف، وبموجب عمليات متكاملة ومتزايدة فيما بينها، وهذه العملية - وكل عملية - تمر عبر عدة مراحل وبين مجموعة من الأطراف المعنية بهذا العقد.

أولاً: أطراف عقود الإيجار التمويلي.

تنشأ عملية عقد الإيجار التمويلي بين ثلاثة أو أربع أطراف تتمثل في المؤجر ، المستأجر، المورد(المنتج) والمقرض وتتمثل في:¹

1 - المورد: وهو الطرف الذي يسلم الأصل المطلوب من طرف المؤجر وفقاً للمعايير والمقاييس المتفق عليها بينه وبين المستأجر أما عن الأصل موضوع الإيجار يمكن أن يكون أصول عقارية أو منقولة معنوية أو مادية.

2 - المؤجر: أي مؤسسة القرض الإيجاري التي تقبل بتمويل العملية والتي تتميز بالملكية القانونية للأصل موضوع العقد، هذه المؤسسة تقوم بنشاط مالي متخصص بما أن المستأجر هو الذي يتحمل كل الالتزامات التقنية المتعلقة بالأصل المؤجر.

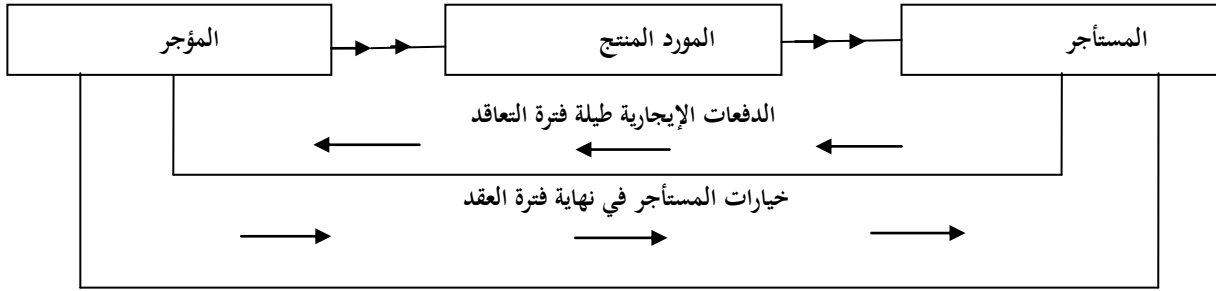
3 - المستأجر: يمثل المستأجر الطرف الذي تتم عملية التأجير لصالحه بحيث يقوم بتحديد مواصفات الأصل الذي يرغب في تأجيره بالتفاوض مع المورد حول السعر والتكلفة والمدة...، حسب احتياجاته ويقوم باستخدامه مقابل تسديد دفعات إيجاريه وفقاً للاتفاق الذي عقده مع المؤجر.

4 - المقرض: إن عملية عقد الإيجار التمويلي بإمكانها أن تتضمن طرف رابع وهو المقرض والذي يقدم خدماته المصرفية والمتمثلة في منح القروض إلى المستأجر أو المؤجر أو يشارك في إقامة شركة الائتمان الإيجاري.

ويمكن إظهار سير عملية الإيجار التمويلي بين ثلاثة أطراف المشاركة في العملية من خلال الشكلين التاليين:

¹ - نور الدين عاد، مرجع سبق ذكره، ص 32 - 33.

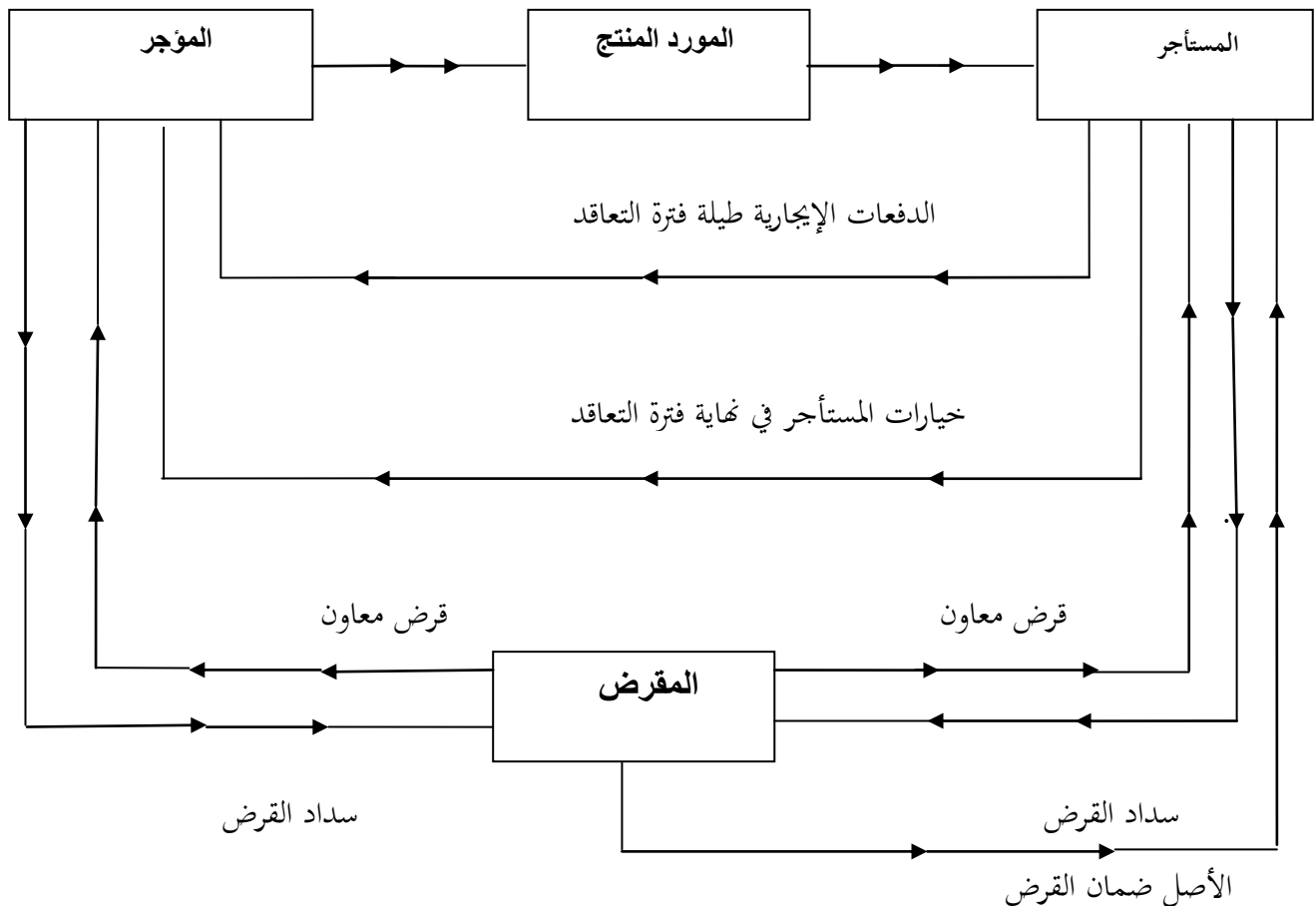
الشكل رقم (01): نشوء عملية عقد الإيجار التمويلي بين ثلاثة أطراف المستأجر، المؤجر، المورد.



المصدر: نور الدين عاد، المعالجة المحاسبية لعقد الإيجار التمويلي وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، قسم علوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الجزائر، 2015/2014 ص: 33.

وبإدخال المقرض كطرف رابع في عملية الائتمان التجاري نحصل على الشكل التالي:

الشكل رقم (02): نشوء عملية عقد الإيجار التمويلي بين أربعة أطراف المستأجر، المؤجر، المورد، المقرض.



المصدر: نور الدين عاد، المعالجة المحاسبية لعقد الإيجار التمويلي وفق النظام المحاسبي المالي ، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، قسم علوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الجزائر، 2015/2014: 34.

ثانيا: مراحل عقود الإيجار التمويلي.

تمر عملية التأجير التمويلي بثلاث مراحل أساسية وهي:¹

1 - المرحلة الأولى: عملية شراء الأصل.

في أغلب الأحيان، يجري الشراء ليس بهدف شراء فقط ولكن شراء الأصل من أجل تأجيره فيما بعد وهذا يتدخل ثلاثة أشخاص، حيث تشتري مؤسسة القرض الإيجاري الأصل من المورد لتؤجّره إلى المستأجر .

2 - المرحلة الثانية: تأجير الأصل.

تطبيقا للأحكام المرتبطة بالقرض الإيجاري يسلم المؤجر المستأجر الشيء الذي يريد تأجير، فيمكنه من حيازته بسهولة خلال مدة التأجير ومنحه ضم انا ضد المشاكل الناجمة عن حيازة الأصل المؤجر وبالمقابل لا يوجد أي ضمان من طرف المستأجر لتأمين استعمال الأصل فيما بعد.

3 - المرحلة الثالثة: عملية القرض الإيجاري.

وتدعى بمرحلة الخيار بحيث في نهاية مدة التأجير المقدرة في العقد يجد المستأجر نفسه أمام ثلاث خيارات:

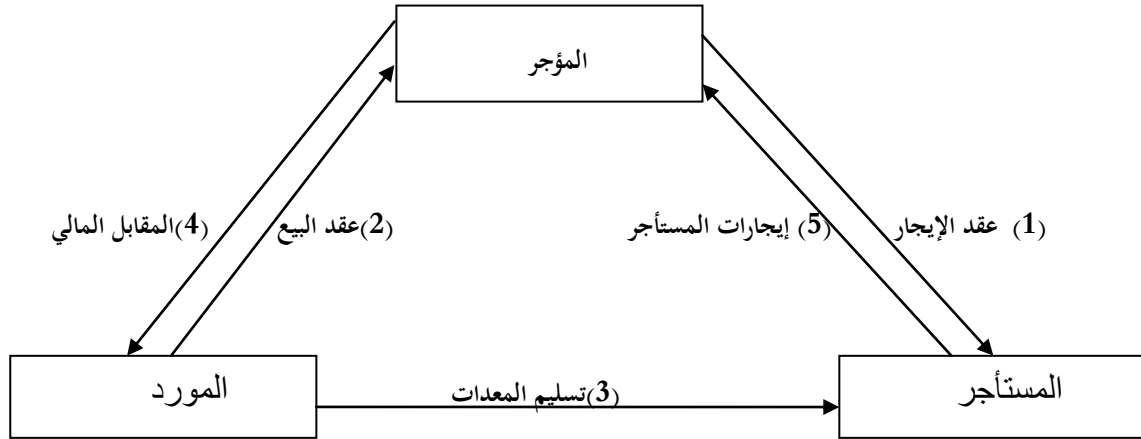
1 - رفع خيار الشراء المنصوص عليه في العقد مقابل دفع القيمة المتبقية المالية للمؤجر وتمثل عادة 1% إلى 6% من سعر الشراء، وبالتالي اكتساب الأصل والتمتع بالملكية التامة؛

2 - طلب تجديد العقد والتفاوض مع المؤجر لتسديد أقساط أقل من الأقساط المدفوعة سابقا بالنظر إلى القيمة المتبقية للأصل؛

3 - إعادة الأصل إلى المؤجر الذي بدوره يبحث عن مستأجر آخر أو بيع الأصل في السوق التجهيزات المستعملة أو حتى إعادته إلى المورد بعد موفقة هذا الأخير.

¹ - نوح بوعابة، أثر المعالجة المحاسبية للإيجار التمويلي على القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر أكاديمي ، قسم العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2014/2015، ص ص: 4 - 5.

الشكل رقم (03): عملية التأجير بين المورد والمؤجر والمستأجر.



La Source

Smaili Nabila, PRATIQUEDU CREDIT-BAIL, ANALYSE DE LA SITUATION ALGERIENNE, Faculté des sciences économiques, de gestion et de sciences commerciales, UNIVERSITE-MOULOUDMAMRI, TZIZI-OUZOU, 2011/2012, p23

المطلب الرابع: مزايا وعيوب عقود الإيجار التمويلي.

يعود النجاح الكبير الذي حققه عقد التأجير التمويلي إلى المزايا والفوائد التي توفرها هذه التقنية التمويلية لكل الأطراف المشاركة فيها وهي المؤسسة المؤجرة، المؤسسة المستأجرة ومورد العتاد المؤجر، ويساهم كذلك هذا النمط التمويلي في تنمية وتطوير الاقتصاد. حيث سنتطرق في هذا المطلب إلى مزايا عقد الإيجار التمويلي وكذا عيوبه.

أولاً: مزايا عقود الإيجار التمويلي. تتنوع مزايا عقد التأجير التمويلي إلى:¹

1. مزايا عقد التأجير التمويلي للمؤجر (شركة التأجير) وتتمثل في:

- يستطيع المالك استثمار الأصل الذي يمتلكه دون أن يضطر لتخلي عن ملكيته وإنما يتم نقل المنفعة فقط؛
- يستطيع المالك أن يحقق عوائد جيدة، ومضمونة من خلال عقود التأجير خلال مدة سريان العقد بما يوفر تدفقات نقدية مستمرة له؛
- يقلل من حدة تأثير التقلبات الاقتصادية على المؤجر؛
- يقلل من مخاطر منح الائتمان بالنسبة للمستأجر، وذلك لسرعة استعادة الأصل في حال عدم التزام بالدفع.

¹ - حنان كمال ضبان، عقد التأجير التمويلي وتطبيقاته المعاصرة "دراسة فقهية"، أطروحة مكملة لنيل درجة الماجستير، كلية الشريعة والقانون، قسم الفقه المقارن، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2015، ص:36، (بتصرف).

2 - مزايا عقد التأجير التمويلي للمستأجر:

ويمكن حصرها في مايلي:¹

- سرعة الحصول على الأصول المطلوبة، وبأسعار اليوم بخلاف الاعتماد على زيادة رأس المال لتمويل الشراء، أو الاعتماد على الاقتراض من البنوك بفائدة، وخاصة في حالة عدم استجابة سوق رأس المال للطلب متزايد على الأموال، أو في حالة وجود عوائق أمام المؤسسات المالية لمنح الائتمان؛
- تناسب مدة التأجير مع العمر الإنتاجي للأصل المؤجر؛
- التشجيع على التحديث المستمر للأعيان لمواكبة التطورات التكنولوجية؛
- توفير بدائل تمويلية للمستأجر؛
- أن التأجير التمويلي يتضمن كلفة أقل في حالات ليست بالقليلة، مقارنة بمصادر وأساليب التمويل الأخرى البديلة، الأمر الذي يمكن أن يخفض من كلف نشاط المستأجر، وزيادة أرباحه؛
- يمكن المستأجر من حيافة الأصول الرأسمالية اللازمة لنشاطه دون حاجة إلى تجميد جزء كبير من أمواله، إذا هو قام بشرائها مما يتيح له سيولة أكبر يستخدمها في أوجه أخرى.

3 - مزايا عقد التأجير التمويلي للمورد:²

- تصريف المخزون من منتجاته، مع فرصة الحصول على ثمنها معجلاً، بدلاً من الانتظار حتى يتقدم له مشتر لهذه المنتجات يعرض شرائها بالتقسيط، وبالتالي يصبح مهدد بعدم استيفاء الأقساط، أو استرداد الأصول إذا أفلس المشتري؛
- بيع المورد لمنتجاته نقداً يكفل له فرصة تطوير قدرته الإنتاجية، لتوفر السيولة وبذلك تتحرك استثماراته، ويصبح قادراً على المنافسة عن طريق تحديث منتجاته

¹ - حنان كمال ضبان، مرجع سبق ذكره، ص 36 - 37.

² - نفس المرجع السابق، ص: 37.

4 - مزايا عقد الإيجار التمويلي للاقتصاد.

- يمكن أن نوجز أثر نشاط الإيجار التمويلي للمعدات والأصول على الاقتصاد فيما يلي:¹
- يساعد أسلوب الإيجار التمويلي للأصول، والمعدات الحديثة، والوحدات الإنتاجية متوسطة وصغيرة الحجم على اقتناء معدات حديثة؛
- إتاحة الأصول، والمعدات الرأسمالية عن طريق التأجير التمويلي يساعد على إنشاء مزيد من المشروعات الإنتاجية في البلاد، والإسهام بذلك في توفير فرص العمل، والمساهمة في معالجة البطالة الواسعة الانتشار في الدول النامية، عموماً، ومنها الدول الإسلامية؛
- يترتب على عقد التأجير التمويلي إقامة مشروعات جديدة، أو توسعات في المشروعات القائمة، وزيادة فرص العمالة في المجتمع، وهذه وظيفة اقتصادية اجتماعية هامة؛
- تسهم عملية التأجير بفاعلية في توظيف ما لدى المجتمع من موارد وطاقات وخببرات، كما يعمل على المزيد من تراكم رؤوس الأموال؛
- لا تسبب في إرهاب الميزان التجاري للدولة إذا ما كان القائم بالتمويل شركة أجنبية حيث لا يضطر المستثمر الوطني إلى شراء هذه المعدات من الخارج؛
- دفع عجلة التنمية الاقتصادية ذلك أن التأجير التمويلي لا يتطلب التمويل الكامل بنسبة 100% لتشغيل أصول رأسمالية تمثل إنتاجيتها إضافات للناتج القومي مما يدفع ببرامج التنمية؛
- سرعة تنفيذ المشروعات لما يوفرها التأجير التمويلي من إمكانيات للشركات ما كانت لتتوافر لها في غياب هذا النظام، الأمر الذي يترتب عليه مزيد من تشغيل الأيدي العاملة، إذ يقوم التأجير التمويلي بتمويل أصول رأسمالية مما يتطلب تشغيل وتدريب أيدي عاملة جديدة؛
- إدخال أسلوب جديد من أساليب التمويل يحل محل أشكال التمويل التقليدية، أو يمثل إضافة لها مما يتيح فرص أكثر للتمويل وأنواع أكثر مرونة، مع تبسيط إجراءات التمويل؛

¹ - سمير محمد عبد العزيز، التأجير التمويلي، الطبعة الأولى، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 2001، ص: 7-8.

- تخفيف العبء على ميزان المدفوعات في حالة التأجير التمويلي - خارج الحدود- إذ تقتصر التحويلات للخارج على القيمة الإيجارية فقط، بينما يتم تحويل كامل قيمة الأصل الرأسمالي للخارج في حالة الشراء عن طريق الاستيراد؛

- زيادة المنافسة بين مصادر التمويل المختلفة مما يؤدي إلى تخفيض التكلفة التي تتحملها المشروعات.

ثانيا: عيوب عقد الإيجار التمويلي.

تنقسم عيوب عقد التأجير التمويلي إلى:¹

1 - عيوب عقد التأجير التمويلي للمؤجر.

- خسارته في بعض الحالات للمدة المتبقية من العمر الاقتصادي للعين المؤجرة، في حالة أن المستأجر لم يقيم بشرائه، ولم يتم إعادة تأجيره للآخرين، إلا أنه يمكن للمؤجر تفادي هذا العيب وبفضل أقساط محسوب فيها المدة المتبقية (النفاية أو الخردة للعين المؤجرة)؛

- ضعف آليات المؤجر في التخلص من العين المؤجر بعد استردادها من المستأجر.

2 - عيوب عقد التأجير التمويلي للمستأجر.

- عدم التوازن بين التزامات وحقوق عقد التأجير التمويلي لصالح المؤجر، إذ يتحمل المستأجر كافة الالتزامات العقدية، ومنها تلك التي كانت على عاتق المؤجر (الصيانة، ضمان العيوب الخفية...)؛

- عادة ما يرتبط عقد التأجير التمويلي لقرض من أحد البنوك، من أجل توفير المال للمؤجر ليشترى المأجور، وبالتالي احتسابها على المستأجر في النهاية، بل وقد يقبل تحت وطأة الحاجة إلى احتساب المدة المتبقية من عمر العين المؤجرة عند تقدير قيمة الأقساط؛

- صعوبة القيام بإجراء أي نوع من التحسينات على الأصل المستأجر دون الحصول على موافقة المؤجر؛

- زيادة تكلفة الاستئجار في الأجل الطويل عن تكلفة الشراء والتملك.

¹ - حنان كمال ضبان، مرجع سبق ذكره، ص ص: 39 - 40.

المبحث الثاني: عقود التأجير التمويلي وفقا للمعايير المحاسبية الدولية

لقد أصدرت لجنة المعايير المحاسبية الدولية سابقا IASB عدة معايير محاسبية دولية والتي استعملتها عدة دول من بينها الجزائر، وفي هذا المجال فالمعيار المحاسبي الدولي الذي يقوم بمعالجة عقود التأجير التمويلي هو المعيار المحاسبي الدولي رقم 17 "عقود التأجير" IAS17.

المطلب الأول: عموميات حول المعيار المحاسبي الدولي IAS 17.

جاء المعيار المحاسبي الدولي "عقود التأجير" ليقدّم الحلول المحاسبية لعقود التأجير التمويلي، وسنتطرق فيما يلي للعناصر الواردة فيه.

أولا - نبذة عن المعيار المحاسبي الدولي IAS 17: لقد تم في سنة 1982 نشر المعيار الدولي رقم 17 المتعلق بعقود التأجير عن طريق لجنة المعايير الدولية، وشهد هذا المعيار عدة تعديلات كانت تهدف إلى تبين الإفصاحات والسياسات المحاسبية لكل من المستأجر والمؤجر سنتي 1997 وكذا 2003.¹

ثانيا - هدف المعيار المحاسبي الدولي IAS17: إن هدف من المعيار المحاسبي الدولي رقم 17 هو توحيد المعالجة المحاسبية والإفصاح الملائم لعقود التأجير التشغيلية والتمويلية لدى كل من المستأجر والمؤجر.

ثالثا - نطاق المعيار المحاسبي الدولي IAS 17: يغطي المعيار جميع عقود التأجير باستثناء

- اتفاقيات الإيجار لاستكشاف أو استخدام الموارد الطبيعية مثل النفط والغاز الطبيعي والأخشاب والمعادن والعقود الأخرى المتعلقة بالمعادن؛

- اتفاقيات الترخيص الخاصة بعناصر مثل الأفلام السينمائية وتسجيلات الفيديو والمسرحيات والبراءات وحقوق النشر والتأليف.²

كما لا ينطبق المعيار كأساس لقياس الأصول المستأجرة التالية:³

- العقارات التي يحتفظ المستأجرون بموجب عقود إيجار تمويلي والتي تعتبر ممتلكات استثمارية

¹ - محمد رزاق، مدى توافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية في معالجة عقود التأجير التمويلي، قسم علوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2014/2015، ص: 68 - 69.

² - شبيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، الجزء الثاني، 2009، ص: 108.

³ - جمعة حميدات، خبير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، الطبعة عام 2014، دار النشر المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، الأردن، 2014 ص: 615 - 616.

(تم تغطيتها في المعيار المحاسبي الدولي رقم 40) الاستثمارات العقارية؛

- العقارات الإستثمارية التي يتم تأجيرها للغير بعقود الإيجار التشغيلية (تم تغطيتها في المعيار المحاسبي الدولي رقم 40) الاستثمارات العقارية؛

- الأصول البيولوجية لدى المستأجرون بموجب عقود الإيجار التمويلية (تم تغطيتها في المعيار المحاسبي الدولي رقم 41) الزراعة؛

- الأصول البيولوجية التي يتم تأجيرها للغير من خلال عقود الإيجار التشغيلية (تم تغطيتها في المعيار المحاسبي الدولي رقم 41) الزراعة.

رابعاً: المصطلحات الرئيسية الواردة في المعيار.¹

1 - مدة عقد الإيجار: هي الفترة غير القابلة للنقض التي تم الإتفاق عليها بين المستأجر والمؤجر لاستئجار الأصل.

بالإضافة إلى أي فترات إضافية يكون المستأجر فيها حق اختيار استمرارية الاستئجار مقابل دفعات إضافية مع وجود تأكيدات موثوقة عند بدء العقد إن المستأجر سوف يمارس حقه وفق ذلك الخيار.

2 - سعر الفائدة الضمني: هو سعر الفائدة مستخدم في عملية خصم التدفقات النقدية عند بدء عقد الإيجار والذي يجعل القيمة الإجمالية (للحد الأدنى لدفعات عقد الإيجار الغير مضمونة) مساوية للقيمة العادلة للأصل المؤجر وأية تكاليف أولية مباشرة للمؤجر.

3 - الحد الأدنى لدفعات عقد الإيجار: وهي المبالغ التي يدفعها المستأجر خلال مدة العقد باستثناء مبلغ الإيجار المحتمل وتكاليف خدمات الصيانة والضرائب التي سيدفعها المؤجر ثم يقوم باستردادها.

4 - العمر الإقتصادي: هو الذي يتوقع خلاله أن يكون الأصل جاهز للاستعمال اقتصادياً من قبل طرف واحد أو أكثر، أو هو عدد وحدات الإنتاج التي يتوقع أن ينتجها الأصل من قبل طرف واحد أو أكثر.

5 - العمر الإنتاجي (النافع): هي الفترة المتبقية للأصول المقدرة من بدء عقد الإيجار، والتي يتوقع خلالها أن يتم إهلاك المنافع الاقتصادية للأصول.

¹ - جمعة حميدات، محمد أبو نصار، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، الطبعة الثانية 2009، دار وائل للنشر، الأردن، 2009، ص ص: 283 - 284.

المطلب الثاني: الإفصاحات المطلوبة في عقود التأجير التمويلية وفق المعيار المحاسبي الدولي IAS17.

يتطلب المعيار المحاسبي الدولي رقم 17 الإفصاحات التالية في عقود التأجير التمويلية التالية:¹

- صافي القيمة المسجلة في تاريخ الميزانية لكل فئة من الأصول؛
- مطابقة مجموع الحد الأدنى لدفعات الإيجار وقيمتها الحالية؛
- إجمالي الحد الأدنى لدفعات التأجير المستقبلية وقيمتها الحالية لكل فترة من الفترات التالية، فترة أقصاها سنة واحدة، فترة من 1 إلى 5 سنوات وفترة أكثر من 5 سنوات؛
- الإيجارات الطارئة المعترف بها كمصروف خلال الفترة؛
- مجموع الحد الأدنى للدفعات التأجيرية المستقبلية المتوقع قبضها بموجب عقود التأجير من الباطن غير القابلة للإلغاء؛
- وصف عام لترتيبات التأجير الهامة للمستأجر كأساس تحديد دفعات التأجير الطارئة، وجود شروط خيار التجديد أو الشراء؛
- كما تنطبق الإفصاحات المطلوبة بموجب المعايير (16، 36، 38، 40، 41)²، على الأصول المستأجرة بموجب عقد التأجير التمويلي.

¹ - جمعة حميدات ، مرجع سبق ذكره، ص ص: 285 - 286.

² - تتمثل تسميات هذه المعايير في:

- المعيار المحاسبي الدولي رقم 16 (الممتلكات والمصانع والمعدات)؛

- المعيار المحاسبي الدولي رقم 36 (الانخفاض في قيمة الأصول)؛

- المعيار المحاسبي الدولي رقم 38 (الأصول غير الملموسة)؛

- المعيار المحاسبي الدولي رقم 40 (الاستثمارات العقارية)؛

- المعيار المحاسبي الدولي رقم 41 (الزراعة).

المطلب الثالث: أساس تصنيف عقد الإيجار التمويلي

- الحالات التي تؤدي إلى تصنيف عقد إيجار على أنه عقد إيجار تمويلي هي:¹
- العقد الذي تنتقل بموجبه ملكية الأصل إلى المستأجر في نهاية مدة عقد الإيجار؛
 - عندما يكون للمستأجر حق شراء الأصل بسعر يتوقع أن يكون أقل إلى حد كاف من القيمة العادلة للأصل في التاريخ الذي يمكن فيه ممارسة حق الخيار، بحيث يكون من المؤكد بشكل معقول عند بدء عقد الإيجار أن المستأجر سيمارس هذا الحق؛
 - عندما تكون مدة عقد الإيجار تغطي الجزء الرئيسي من العمر الاقتصادي للأصل حتى وإن لم يتم تحويل حق الملكية؛
 - عند بدء عقد الإيجار تكون القيمة الحالية للحد الأدنى من دفعات الإيجار قريبة من القيمة العادلة للأصل المؤجر؛
 - إذا كانت الموجودات المؤجرة ذات طبيعة خاصة بحيث يمكن للمستأجر فقط استخدامها بدون إجراء تعديلات رئيسية؛
 - كما أن هناك مؤشرات على الحالات التي تستطيع كذلك أن تؤدي إلى تصنيف عقد الإيجار على أنه عقد إيجار تمويلي حسب ما نص عليه المعيار الدولي رقم 17 وهي كما يلي:
 - إذا استطاع المستأجر إلغاء عقد الإيجار وتحمل المستأجر خسائر المؤجر المتعلقة بالإلغاء؛
 - إذا تحمل المستأجر المكاسب أو الخسائر من التقلبات في القيمة العادلة للأصل المتبقي؛
 - إذا كان للمستأجر القدرة على الاستمرار في الاستئجار لفترة ثانوية بإيجار أقل إلى حد كبير من الإيجار السائد في السوق.

¹ - محمد سفير، مطبوعة محكمة بعنوان المحاسبة المعمقة مع أمثلة وتمارين محلولة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العقيد أكلي محمد اواحاج، البويرة، 2015/2014، ص: 75 - 76.

المبحث الثالث: عقود الإيجار التمويلي وفقا للتشريع الجزائري SCF.

يشكل النظام المحاسبي المالي أحد الخطوات الأساسية لتطبيق معايير المحاسبة الدولية في الجزائر في ظل متطلبات اقتصاد السوق، باعتبارها تستجيب لمتطلبات العولمة الاقتصادية.

ولقد تم اعتماد تطبيق النظام المحاسبي المالي نظرا للنقائص التي تخللت المخطط الوطني للمحاسبة، فمن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى عموميات حول النظام المحاسبي المالي وكذا عقود الإيجار التمويلي وفق هذا النظام.

المطلب الأول: عموميات حول النظام المحاسبي المالي

أولا: تعريف النظام المحاسبي المالي ومبادئه.

بدأت عملية تحسين المخطط المحاسبي الوطني في شهر أبريل سنة 2001 وذلك من طرف عدة خبراء فرنسيين بالتعاون مع المجلس الوطني للمحاسبة، وقد صدر نظام المحاسبي المالي بموجب القانون رقم 11/07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007. والمتضمن النظام المحاسبي المالي وتحديد المادة (03) فإن المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومات المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية وتصنيفها وتقييمها وتسجيلها وعرض كشوف تعكس صورة سابقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان ونجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية.¹

تضمن النظام المحاسبي المالي للمؤسسات معطيات جديدة تحتوى على جملة من المبادئ المحاسبية والقوائم المالية، كما يتميز هذا النظام ب:²

- اعتماد الحل الدولي الذي يقرب تطبيقنا المحاسبي للتطبيق العالمي والذي يسمح للمحاسبة بالسير مع قاعدة تصورية ومبادئ أكثر تكيف مع الاقتصاد الجديد، وانتهاج معلومات مفصلة؛
- إيضاح المبادئ والقواعد التي يجب أن تسيّر التطبيق المحاسبي لاسيما تسجيل المعاملات، تقييمها، إعداد الكشوف المالية، التي تحد من مخاطر التدخل الإيرادي ولا إيرادي بالمعالجة اليدوية في القواعد وكذا تسهيل فحص الحسابات؛

¹ - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 74 الموافق لـ 25 نوفمبر 2007، السنة الرابعة والأربعون، ص: 03.

² - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، المجلس الوطني للمحاسبة، التعليم الوزاري رقم (02)، الجزائر، 2009، ص: 02.

- التكفل باحتياجات المستثمرين - الحالية أو المحتملة - الذين يملكون معلومة مالية عن المؤسسة على حد سواء منسقة، قابلة للقراءة، وتسمح بالمقارنة واتخاذ القرار؛

- إمكانية الكيانات الصغيرة تطبيق نظام معلوماتي قائم على محاسبة مبسطة.

ثانيا - مجال تطبيقه:

لقد حدد النظام المحاسبي المالي وفقا للمواد 02،04،05، من القانون 11-07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 مجال تطبيقه هذا النظام كالتالي:¹

على كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك محاسبة مالية، مع مراعاة الأحكام الخاصة بها، والمعنيون بمسك المحاسبة هم:

- الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري؛

- التعاونيات؛

- الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع والخدمات التجارية وغير التجارية إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة؛

- وكل الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون الخاضعون لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي.

ثالثا - أهداف النظام المحاسبي المالي

يهدف النظام المحاسبي إلى عدة أهداف نذكر منها ما يلي:²

- ترقية النظام المحاسبي الجزائري ليتوافق والأنظمة المحاسبية الدولية؛

- الاستفادة من تجارب الدول المتطورة في تطبيق هذه الأنظمة؛

¹ - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 74، الموافق لـ 25 نوفمبر 2007، مرجع سبق ذكره، ص: 4 - 5.

² - نبيل لوداجي وآخرون، أثر اختلاف بدائل القياس وفق النظام المحاسبي المالي على عرض القوائم المالية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، قسم المالية والمحاسبة، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر، 2017/2018، ص: 8.

- تسهيل العمل المحاسبي للمستثمر الأجنبي أملا في جلبه إلى الجزائر من خلال تجنبه مشاكل اختلاف طرق المحاسبة؛

- العمل على تحقيق العقلانية من خلال الوصول إلى الشفافية في عرض المعلومات؛

- تعزيز مكانة وثيقة الجزائر لدى المنظمات المالية والتجارة العالمية؛

- العمل على ترسيخ أسس حوكمة المؤسسات؛

- إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية والأداء وتغيرات الوضعية المالية للمؤسسة؛

- التمكن من القابلية للمقارنة للمؤسسات نفسها عبر الزمن وبين المؤسسات على المستويين الوطني والدولي؛

- تسمح بمراقبة الحسابات بكل ضمان للمسيرين والمساهمين والمستعملين الآخرين حول مصداقيتها وشرعيتها وشفافيتها؛

- نشر معلومات كافية وصحيحة، وموثوق بها وشفافة تشجع المستثمرين وتسمح لهم بمتابعة أموالهم.

المطلب الثاني: عقود الإيجار التمويلي وفق النظام المحاسبي المالي

أشار النظام المحاسبي المالي إلى عقود الإيجار التمويلي حيث سنتطرق في المطلب إلى ذكر تعريفه وكذا معايير تصنيفه

أولا - تعريف عقد التأجير:

لقد ورد في القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008 والخاص بقواعد التقييم والحاسبة تعريف عام خاص بعقد التأجير التمويلي، وجاء التعريفين كما يلي:¹

1 - عقد التأجير:

يعرف عقد التأجير باتفاق يتنازل بموجبه المؤجر للمستأجر لمدة محددة، عن حق استعمال أصل مقابل دفع واحد أو دفعات عديدة.

¹ - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008، احدد لقواعد التقييم المحاسبي ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، 2009/03/25، العدد، 19، ص: 19.

2. عقد التأجير التمويلي:

الإيجار التمويلي هو عقد إيجاري تترتب عليه عملية تحويل شبه كل لمخاطر ومنافع ذات صلة بملكية أصل إلى مستأجر، مقرون بتحويل الملكية عند انتهاء مدة العقد أو عدم تحويلها.

2. معايير تصنيف عقود التأجير:¹

يصنف عقد التأجير كعقد تأجير تمويلي أو عقد تأجير تشغيلي أمر يتوقف على واقع المعاملات التجارية (الصفقة) بدلا من شكل العقد أو صيغته.

كما أشار النظام المحاسبي المالي إلى أن عقود تأجير الأَرْضِ اضي لا تؤدي إلى نقل الملكية إلى المستأجر بعد مدة التأجير لا يمكن أن تشكل عقود تأجير تمويل، والمدفوعات الأصلية التي يحتمل القيام بها بمقتضى هذه العقود تمثل إيجارات مسبقة (أعباء مدرجة في الحسابات مسبقا) تهتلك على مدى عقد الإيجار طبقا للمنافع المكتسبة. والأمثلة عن الوضعية التي من المفروض أن تؤدي إلى تصنيف عقد تأجير على أنه إيجار تمويلي تتمثل في ما يلي:

- ملكية الأصل محولة إلى المستأجر بعد انقضاء مدة التأجير؛

- مدة التأجير تغطي الجزء الأكبر من مدة الحياة الاقتصادية للأصل ذاته إذا ما لم يكن هناك تحويل للملكية؛

- عقد التأجير يمنح المستأجر خيار شراء الأصل بسعر يقل بصورة كافية عن قيمته الحقيقية في التاريخ الذي يمكن فيه ممارسة حق الخيار، حتى يكون هناك تيقن معقول باستعمال هذا الحق في التاريخ الذي يمكن فيه تحقيق هذا الخيار؛

- في بداية عقد التأجير قيمة المدفوعات الدني ا المحينة بمقتضى هذا الإيجار ترتفع على الأقل إلى شبه كامل القيمة الحقيقية للأصل المؤجر؛

- الأصول المستأجرة ذات طبيعة خاصة ولا يستعملها إلا المستأجر دون أن يدخل عليها تعديلات كبيرة.

¹ - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19، لسنة 2008، مرجع سبق ذكره، ص: 19.

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق ركزت دراستنا للفصل الأول على الجانب النظري لعملية الإيجار التمويلي وذلك بدراسة المفاهيم الأساسية للإيجار التمويلي وقمنا بتقديم عدة تعاريف لهذه التقنية التمويلية، إلا أنها تؤدي إلى نفس المعنى وتقريب المفاهيم، وتطرقنا إلى أهمية وخصائص الإيجار التمويلي وذلك حسب الزاوية التي يتم النظر إليها لإعطاء تصور وفهم أكثر وأشمّل بالإضافة إلى المزايا المتعددة التي يتمتع بها عن غيره من القروض، والأسباب التي تدفع المستأجر لتفضيل الإيجار في المعدات بدلا من تملكها بالشراء، مما جعلت منه محطة أنظار المؤسسات المالية والأفراد على حد سواء.

كما تطرقنا للإيجار التمويلي من الناحية الاقتصادية وفي أغلب الحالات أن العملية تكون ثلاثية الأطراف ومنهم من صنفها على أنها رباعية الأطراف، وأشرنا أيضا إلى دور حياة قرض الإيجار منذ بداية عملية الشراء ثم مرحلة التأجير إلى انقضاء عملية قرض الإيجار، وقد تم التطرق كذلك إلى عقود الإيجار التمويلي وفق المعايير المحاسبية الدولية (IAS17) والنظام المحاسبي المالي (SCF).

الفصل الثاني

أثر المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار التمويلي على
عرض القوائم المالية.

تمهيد:

بعد ما تم التطرق في الفصل الأول إلى عقود الإيجار التمويلي وفق للنظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية، والذي سيكون له دور بارز في فهم واستيعاب ما سيأتي من نقاش مفصل حول المعالجة المحاسبية لعقود للإيجار التمويلي، بمعنى آخر هل يوجد تقارب بين المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار التمويلي التي جاء بها المعيار المحاسبي الدولي لعقود الإيجار (IAS17) وبين المعالجة المحاسبية التي جاء بها النظام المحاسبي المالي SCF ؟

بغرض معرفة مدى تأثير المعالجة المحاسبية على عرض القوائم المالية، حيث سنتطرق في هذا الفصل إلى:

- التسجيل المحاسبي لعقود الإيجار التمويلي وفق المعيار المحاسبي الدولي IAS17.
- التسجيل المحاسبي لعقود الإيجار التمويلي وفق النظام المحاسبي المالي SCF.
- مقارنة المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار التمويلي من منظور النظام المحاسبي المالي SCF والمعيار المحاسبي الدولي IAS17.
- تأثير المعالجة المحاسبية على عرض القوائم المالية.

المبحث الأول: التسجيل المحاسبي لعقود الإيجار التمويلي وفق المعيار المحاسبي الدولي (IAS17).

إن التسجيل المحاسبي لعمليات التأجير يختلف من بلد لآخر باختلاف الأنظمة المحاسبية المتبعة، لكن هذه الفروقات بدأت في طريقها إلى الزوال، فمعظم هذه الدول تسير نحو تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، وهذا في إطار العولمة وانتشار الشركات متعددة الجنسيات.

ولأهمية هذا الموضوع فقد صدر المعيار المحاسبي الدولي رقم (17) عقود الإيجار عام 1997 لتوضيح المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار بأنواعها الإفصاحات المتعلقة بها بدفاتر كل من المستأجر والمؤجر.

المطلب الأول: التسجيل المحاسبي لعقود الإيجار التمويلي في دفاتر المستأجر وفق (IAS17)

تتلخص المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار التمويلي بما يلي:¹

- في حالة تصنيف عقد التأجير على أنه تمويلي، فإن معظم المخاطر والمنافع المرتبطة بالأصل المستأجر يتم نقلها إلى المستأجر، وبالتالي يقوم المستأجر بإثبات الأصل المستأجر بدفاته وذلك بالقيمة الحالية للحد الأدنى للدفعات التي ستدفع للمؤجر أو القيمة العادلة للأصل أيهما أقل؛

- يتم إيجاد القيمة الحالية للدفعات باستخدام معدل فائدة الاقتراض الإضافي لدى المستأجر أو معدل الفائدة الضمني لعقد الإيجار إذا كان ذلك ممكن؛

- سعر الفائدة الضمني لعقد الإيجار هو سعر الفائدة المستخدم في عملية خصم التدفقات النقدية عند بدء عقد الإيجار والذي يجعل القيمة الإجمالية مساوية للقيمة العادلة للأصل المؤجر وأية تكاليف أولية مباشرة للمؤجر؛

- يقوم المستأجر باهلاك الأصل سنوياً في دفاته، في حين لا يثبت المؤجر عملية الإهلاك ويتم اهلاك الأصل في دفاتر المستأجر بنفس السياسة المستخدمة للإهلاك الأصول المشابهة المملوكة.

¹ - جمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص: 291.

- في حالة تأكد المستأجر بامتلاك الأصل في نهاية مدة عقد التأجير فيتم إهلاك الأصل على مدار العمر الإنتاجي المقدر للأصل أما إذا لم يكن المستأجر متأكد من تملك الأصل عند انتهاء العقد فيتم الإهلاك على مدار العمر الإنتاجي المتبقي للأصل أو مدة العقد أيهما أقل.

يكون قيد إثبات عملية الاستئجار ودفعات الاستئجار علي النحو التالي:¹

XXX	XXX	من ح / الأصل المستأجر		
	XXX	إلى ح / التزامات عقود الاستئجار		
XXX	XXX	من :		
	XXX	ح / التزامات عقود الاستئجار		
XXX		ح / مصروف فائدة الاستئجار		
		إلى ح / النقديات		

في حين يكون قيد إثبات اهتلاك الأصل المستأجر في دفاتر المستأجر كالتالي:

XXX	XXX	من ح / مصروف اهتلاك الأصل المستأجر		
		إلى ح / مجمع اهتلاك الأصل المستأجر		

المطلب الثاني: التسجيل المحاسبي لعقود الإيجار التمويلي في دفاتر المؤجر وفق (IAS17)

إن المنافع التي يحققها المؤجر من عقود الإيجار التمويلية تشمل ما يلي:²

أولا - إيراد الفائدة: أن المؤجر يحقق إيراد فوائد منافسة مما يحقق عوائد جيدة.

¹ - جمعة حميدات، محمد أبو نصار، مرجع سبق ذكره، ص ص: 291 - 292.

² - سفيان سبيبا، المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار التمويلي، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، قسم علوم التجارية، جامعة فرحات عباس، الجزائر، 2015/2014، ص: 70.

ثانيا - تحقيق حوافز ضريبية:

في كثير من الحالات فإن المستأجر لا يستطيع الاستفادة من المنافع الضريبية للأصل المستأجر كونه غير خاضع للضريبة مثلاً ، لذلك فقد يتفق المستأجر مع المؤجر على تحويل المنافع الضريبية (بعض التشريعات تسمح بذلك) للمؤجر مقابل تخفيض في دفعة الإيجار مما يحقق منافع ضريبية للمؤجر.

ثالثا - المنافع من القيمة المرتفعة للقيمة المتبقية الأصل (الخردة) نهاية العمر الإنتاجي:

إن المؤجر يسترجع الأصل من المستأجر نهاية مدة عقد الإيجار باستثناء العقود المنتهية بالتملك مما قد يحقق أرباح مرتفعة للمؤجر نتيجة ارتفاع الأسعار (التضخم) حيث تكون القيمة المتبقية عادة لبعض الأصول مثل المباني مرتفعة.

وعقود الإيجار بالنسبة للمؤجر قد تكون عقود منتهية بالتملك وهي عادة للمؤجرين الذين يصنعون أو يتاجرون بالسلع وهنا يمكن لهم تحقيق أرباح بيع أيضا من أصل المؤجر حيث يتم تأجير الأصل مقابل دفعات إيجار ذات قيمة حالية أكبر من تكلفة الأصل (القيمة الدفترية للأصل) أما النوع الآخر فهي عقود التأجير التمويلي المباشر والتي تقوم بها البنوك عادة حيث يكون الهدف الحصول على إيرادات فوائد التأجير فقط فإن القيمة الحالية للحد الأدنى لدفعات الإيجار تكون مساوية للقيمة العادلة ولا يوجد ربح أو خسارة من نقل الأصل للمستأجر.¹

- يقوم المؤجر بإثبات عملية التأجير التمويلي بمثابة بيع للأصل المؤجر وبالتالي يقوم بإقفال حساب الأصل في دفاتره ويثبت العملية بجعل حساب مديني عقود التأجير مدينة و حساب الأصل دائن ويتم تسجيل القيد كما يلي:

XXX	XXX	من ح / مديني عقود التأجير إلى ح / الأصل (المؤجر)		
-----	-----	---	--	--

¹ - جمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص: 628.

- يقوم المؤجر بتوزيع الدفعات التي يستلمها من المستأجر بين إيراد الفوائد والجزء الباقي يخفض به حساب مديني عقود التأجير ويكون القيد كما يلي:¹

	من ح / النقديات		
	إلى :		
xxx	ح / إيراد الفائدة		
xxx	ح / مديني عقود التأجير		

¹ - طلال الكسار، المحاسبة المتقدمة بين النظرية والتطبيق، الطبعة العربية 2012، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، الاردن، 2012، ص:352.

المبحث الثاني: التسجيل المحاسبي لعقود الإيجار التمويلي وفق النظام المحاسبي المالي .SCF

الجزائر وعلى غرار عديد الدول في العالم، فقدت اعتمدت عند إعدادها للنظام المحاسبي المالي لمعظم المعايير المحاسبية الدولية، فمن خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى التسجيلات المحاسبية لعقود الإيجار التمويلي في دفاتر كل من المستأجر والمؤجر.

المطلب الأول: التسجيل المحاسبي لعقود الإيجار التمويلي في دفاتر المستأجر وفق (SCF).

في هذا النوع من عقود الإيجار، يتحمل المستأجر المخاطر ويسفيد من عوائد الملكية، وهذا بعد استئجار أحد معايير التصنيف الثمانية السابقة الذكر في الفصل الأول.* حيث في هذا النوع من العقود يدرج في حسابات كل أصل يكون محل عقد إيجار تمويل في تاريخ دخول العقد حيز التنفيذ مع احترام مبدأ تغليب الواقع الاقتصادي على الجانب القانوني، وتعالج عقود الإيجار التمويلي عند المستأجر محاسبيا كما يلي:¹

- يدرج الأصل المستأجر في حسابات أصول الميزانية بالقيمة الحقيقية أو بالقيمة المحينة للمدفوعات الدنيا (القيمة الحالية) بمقتضى الإيجار إذا كانت هذه القيمة الأخيرة أقل ثمنًا؛

- يدرج إلزام دفع الإيجارات المستقبلية في الحسابات بنفس مبلغ الخصوم للميزانية.

أولا: دخول التثبيت تحت مراقبة المستأجر.

لم يدخل التثبيت تحت مراقبة المستأجر يسجل هذا الملك القيد كما يلي:²

2	من ح / التثبيتات (حسب نوع الأصل)	xxx	xxx
167	إلى ح / الديون المترتبة عن عقد إيجار تمويل (دخول الملك)		xxx

¹ - عبد الرزاق خليل، عبدي نعيمة، قرض الإيجار "leasing" في الجزائر في ظل النظام المحاسبي والمالي الجديد ، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، يومي: 17 - 18 جانفي 2010، ص: 11.

² - عبد الرحمان عطية، المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي، الطبعة الأولى، 2011، ص:177.

*تم ذكرها في المطلب الثالث من المبحث الثاني من الفصل الأول (انظر للصفحة رقم 20)

ثانيا: تسديد دفعات الإيجار.

تسديد دفعات الإيجار إضافة إلى الفوائد المنصوص عليها في العقد تسجل كل عام كما يلي:¹

من :			
ح / الديون المترتبة عن عقد إيجار تمويل	167	xxx	
ح / الرسم على القيمة المضافة. TVA	4456	xxx	
ح / أعباء الفوائد	661	xxx	
إلى ح / النقديات	512	xxx	
(تسديد الدفعات الإيجار)	(53)		

xxx: دفعة الإيجار الخاصة لكل سنة .

ثالثا: تسجيل الإهلاكات.

يجب أن يهتلك الأصل المستأجر على مدى عمره الإنتاجي الافتراضي (مدة عقد الإيجار) ويكون التسجيل المحاسبي كما يلي:²

من ح / مخصصات الإهلاك	681	xxx	
إلى ح / إهلاك الشبكات	281	xxx	
(تسجيل قسط الإهلاك)			

xxx: قسط الإهلاك

رابعا: رفع أو عدم رفع خيار الشراء عند انقضاء العقد.

كما ذكرنا سابقا أنه في هذا النوع من عقود الإيجار حق خيار المستأجر في الاحتفاظ بال تشييت أو عدم الاحتفاظ به، ولهذا عند التسجيل المحاسبي يجب أن نراعي هاتين الحالتين:¹

¹ - عبد الرحمن عطية، مرجع سبق ذكره، ص: 177.

² - نفس المرجع السابق، ص: 177.

1 - رفع خيار الشراء:

إذا قرر المستأجر الاحتفاظ بالتثبيت كان عليه أن يدفع لذلك استحقاق أخير يوافق رصيد الديون عن عقد الإيجار، ويأتي تسديد هذا الاستحقاق لتصفية هذا الحساب الخاص بالديون ويكون التسجيل المحاسبي كما يلي:

من المذكورين			
ح / ديون على عقد الإيجار	167	xxx	
ح / الرسم على القيمة المضافة TVA	4456	xxx	
ح / أعباء الفوائد	661	xxx	
إلى ح / النقديت.	512		xxx
	أو		
	(53)		
(الاحتفاظ بالأصل)			

2 . عدم رفع خيار الشراء:

إذا لم يرفع المستأجر خيار الشراء فإن الأصل يعود إلى المؤجر، ويتم إخراجته من أصول المستأجر، وهذا الخروج عديم القيمة ينبغي أن لا ينجر عنه فائض قيمة أو ناقص قيمة في حسابات المستأجر لأن مدة الإهلاك هي نفسها مدة الإيجار، وفي هذه الحالة تتم تصفية حساب الديون (167) بحساب (78 : الإسترجاعات عن خسائر القيم و التموينات) ويكون كما يلي:

167	من ح/ الديون المترتبة عن عقد إيجار تمويل	xxx	
78	إلى ح/ الإسترجاعات عن خسائر القيم و التموينات		xxx
	(خروج الأصل)		

¹ - لخضر علاوي، نظام المحاسبة المالية سير الحسابات وتطبيقاتها، طبعة مصححة ومنقحة، جانفي 2014، الجزائر، ص: 134.

- ملاحظة

على الرغم وبالرجوع إلى العديد من المراجع وجدنا بأنها تعالج حالة عدم رفع خيار الشراء في الدفاتر المحاسبية للمستأجر من خلال القيد السالف ذكره.

إلا أنه وفقاً للبحث الذي قمنا به مع الأستاذ المشرف، قد تتباين المدة بين فترة الإهلاك وفترة تسديد القرض حينها ينجر عنه حالة نقصان أو فائض قيمة وعليه يتم التسجيل المحاسبي وفقاً لكل حالة على النحو التالي:¹

1 - حالة نقصان في قيمة:

167	28	652	2	من ح :
				الديون المترتبة على عقد إيجار تمويل
				الاهتلاكات
				نواقص القيم عن خروج اصول مثبة غير مالية
				إلى ح/ التثبيتات
(إثبات ناقص قيمة)				
xxx	xxx	xxx	xxx	xxx

2 - حالة فائض في القيمة:

167	من ح :	
	الديون المترتبة على عقد إيجار تمويل	xxx
	الاهتلاكات	xxx
	إلى ح/ مذكورين	
	التثبيتات	xxx
28		
752	فوائض قيمة عن خروج الأصول المثبة غير المالية	xxx
	(إثبات فائض قيمة)	

¹ من إعداد الطلبة بالتنسيق مع الأستاذ المشرف

المطلب الثاني: التسجيل المحاسبي لعقود الإيجار التمويلي في دفاتر المؤجر وفق (SCF).

يتم بموجب عقد الإيجار التمويلي نقل بشكل جوهري جميع المخاطر والمنافع المتعلقة بالملكية القانونية من قبل المؤجر، وهكذا فلن دفعة الإيجار المستحقة القبض تعامل من قبل المؤجر على أنها سداد للمبلغ الأصلي ودخل تمويلي ومكافأة المؤجر عن استثماره وخدماته.

أولاً: عند المؤجر غير الصانع أو غير الموزع للملك المؤجر

يظهر مبلغ الأملاك الموضوعية موضع إيجار تمويل لدى المؤجر في عقد الإيجار، هذا المبلغ موافقاً من الناحية العلمية للقيمة الحقيقية للملك كإيجار تمويل، يكون التسجيل المحاسبي كالتالي:¹

كما تضاف إليه التكاليف المباشرة المرتبطة بالتفاوض وإنشاء العقد وبالتالي فإن القيد المحاسبي هو التالي:

274	من ح / القروض والحسابات الدائنة المترتبة على عقد إيجار تمويل	xxx	xxx
512	إلى ح / النقديات		
(53)	(شراء معدات وتأجيرها)		

كما أن الدفعات التي يقوم المؤجر باستلامها من المستأجر، تكون محل إدراج في حسابات المؤجر كإيجار:

512	من ح / النقديات	xxx	xxx
(53)	إلى:		
274	ح / القروض والحسابات الدائنة المترتبة على عقد إيجار تمويل	xxx	xxx
763	ح / عائدات الحسابات الدائنة		
	(تحصيل دفعات الإيجار)		

¹ - لخضر علاوي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 138 - 139. (بتصرف)

ثانيا: عند المؤجر الصانع أو الموزع للملك المستأجر.

هذا النوع من العقود يوفر للمؤجر نوعين من العوائد:¹

- الربح أو الخسارة الناجمين عن بيع بسيط؛

- منتج مالي عن مدة حياة الإيجار.

فالبائع يدرج في الحسابات حسب القواعد المألوفة للمؤسسة بالنسبة إلى عملية تنازل، حيث يسجل حسب

الشكل التالي:

- الإخراج من مخازن المؤسسة:

أ - مؤجر صانع

72	ح / الإنتاج المخزن	xxx	xxx
35	إلى ح / مخزونات المنتجات (تسليم معدات)		xxx

ب - مؤجر موزع

600	ح / مشتريات البضائع المباعة	xxx	xxx
30	إلى ح / مخزونات البضائع (إثبات خروج البضاعة من المخازن)		xxx

¹ - لخضر علاوي، مرجع سبق ذكره، ص: 140.

- إثبات عملية التمويل (الاقتراض): يتم من خلالها تسجيل القيد التالي:¹

274	القروض والحسابات الدائنة المترتبة على عقد إيجار تمويل	xxx	
70	إلى ح / المبيعات من البضائع و المنتجات المصنعة	xxx	
4457	إلى ح / الرسوم على رقم الأعمال	xxx	
	(إثبات عملية التأجير)		

غير أنه إذا كانت نسب الفائدة المترتبة على عقد الإيجار أقل بصورة محسوسة من النسب المعمول بها في السوق فلن الربح المنجز عن عملية البيع سيكون مقصورا على الربح الذي يمكن الحصول عليه لو تمت الفاتورة بسعر الفائدة التجارية.

أما هذ الحالة، فإن مبلغ البيع والدين الدائن يدرج في الحسابات بمبلغ القيم المحينة بسعر الفائدة التجارية للمدفوعات الدنيا المنصوص عليها في العقد مزيدا عليه عند الاقتضاء القيمة المتبقية للملك في نهاية العقد ، ومن ناحية أخرى وخلافا للقواعد المطبقة على إيجارات التمويلات التي يمنحها مؤجر غير صانع وغير موزع، فإن التكاليف المباشرة الأصلية التي يتحملها المؤجر الصانع أو الموزع من أجل التفاوض وإبرام العقد تثبت كأعباء في تاريخ إبرام العقد، دون إمكانية تمديدتها على مدى مدة الإيجار، وبالتالي أن نعتبر هذه التكاليف مرتبطة بتحقيق الصانع أو الموزع ربح على المبيعات.²

وعند تحصيل الدفعات من المستأجر يسجل المؤجر في حساباته بالتميز بين استرجاع المبلغ الأصلي من القرض وإيرادات الديون، بحيث يكون القيد كالتالي:³

¹ - محمد الناصر تجاني وآخرون، المعالجة المحاسبية للمعيار المحاسبي الدولي رقم 17 وفق النظام المحاسبي المالي ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، قسم العلوم المالية والمحاسبية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الجزائر، 2017/2018، ص: 17. (بتصرف)

² - لخضر علاوي، مرجع سبق ذكره، ص: 140 - 141.

³ - نفس المرجع السابق، ص: 141.

512	من ح / البنك	xxx	
(53)	من ح / الصندوق	xxx	
	إلى:		
274	ح / القروض والديون الدائنة المترتبة على عقد إيجار . تمويل	xxx	
763	ح/ عائدات الحسابات الدائنة	xxx	
	(تحصيل الدفعات)		

- في نهاية مدة التعاقد إذا قرر المستأجر:

1 - رفع خيار الشراء : عند انتهاء العقد، إذا احتفظ المستأجر بالأصل ودفع مبلغ الاستحقاق الأخير الموافق لرفع خيار الشراء فإن هذا الدفع يجب أن يوافق لدى المؤجر رصيد حساب الدين الدائن المعني، ويأتي بالتالي لتصفية هذا الحساب ويكون.

التسجيل المحاسبي كالتالي:¹

512	من ح / النقديات	xxx	
أو			
(53)			
274	إلى ح / القروض والحسابات الدائنة المترتبة عن عقد إيجار تمويل		
	(إثبات خيار الشراء)	xxx	

2 - عدم رفع خيار الشراء : فهذا يعني استرجاع المؤجر للأصل موضوع الإيجار مبلغ رفع خيار الشراء (مبلغ التنازل المحدد في العقد) ، فيتم تسجيله ضمن أصوله حسب وجه الاستعمال، أما في المخزونات قصد بيعه وقت لاحق، أو في تشيئاته إذا أراد المؤجر استخدام الملك بنفسه، أو ينوي عرضه على أطراف أخرى، ويكون التسجيل المحاسبي كالتالي:²

¹ - عبد الرزاق خليل، عبدي نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص: 13 - 14.

² - سفيان سبيبا، مرجع سبق ذكره، ص: 58 - 59. (بتصرف)

أ - باعتباره من المخزونات فيتم تسجيل القيد التالي:

3		من ح / المخزونات	xxx	
274		إلى ح / القروض والديون الدائنة المترتبة على عقد إيجار. تمويل (إثبات إرجاع الأصل)	xxx	xxx

ب - توجيهه للاستعمال الشخصي فيتم تسجيل القيد التالي:

2		من ح / التجهيزات	xxx	
274		إلى ح / القروض والديون الدائنة المترتبة على عقد إيجار . تمويل	xxx	xxx

المبحث الثالث: مقارنة المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار التمويلي من منظور النظام

المحاسبي المالي والمعيار المحاسبي الدولي (IAS17)

يمكن القول أن المعالجة المحاسبية للإيجار التمويلي بين النظام المحاسبي المالي والمعيار المحاسبي الدولي IAS17 لا تختلف في المضمون عدا بعض الاختلاف في الشكل، والسبب الرئيسي وراء توافق هذا النظام في معالجته لعقود الإيجار التمويلي يكمن في أنه استمد مبادئه من نفس المرجع فنجد أن الجزائر وعند تشريعها للنظام المحاسبي المالي سنة 2007 قد استوحت مبادئه الخاصة بمعالجة عقود الإيجار التمويلي بصفة كلية من مبادئ المعيار المحاسبي الدولي (IAS17)، حيث سنوضح أبرز نقاط التشابه والاختلاف.¹

المطلب الأول: أوجه التشابه

هناك توافق ظاهر في طرق المعالجة المحاسبية والتي تتمثل في ما يلي:²

- تتحدد المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار وفق جوهر العقد وليس لشكله القانوني فقط؛
- احترام مبدأ تغليب الواقع الاقتصادي على الجانب القانوني؛
- احترام معايير التفرقة بين الإيجار التمويلي والإيجار التشغيلي التي جاءت بها المعايير المحاسبية الدولية؛
- الهدف من كل منهما هو تحديد متطلبات القياس و الإفصاح عن عقود الإيجار لدى كل من المؤجر والمستأجر؛
- الاعتراف بالإيجار التمويلي لدى المستأجر كأصل والتزام في قائمة المركز المالي وذلك بالقيمة العادلة للأصل أو القيمة الحالية للحد الأدنى لدفعات الإيجار أيهما أقل في تاريخ نشأة الإيجار؛
- أن يقوم المستأجر بإثبات صافي الاستثمار في عقد الإيجار التمويلي بمقدار القيمة الحالية للحد الأدنى لدفعات الإيجار والقيمة المبقة غير المضمونة؛
- عدم احتساب أي إهلاكات للأصل المؤجر في سجلات المؤجر خلال فترة الإيجار في عقد الإيجار التمويلي؛

¹ - رجيمي يعقوب، المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار التمويلي وفق النظام المحاسبي المالي SCF والمعيار المحاسبة الدولي IAS17، مذكرة لنيل شهادة الماستر، قسم علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2016/2017، ص: 52.

² - مكي نبيل، المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار التمويلي وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة لنيل شهادة الماستر، قسم العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2013/2014، ص: 117 - 118.

- الإفصاح عن السياسة المحاسبية المتبعة لمعالجة عقود الإيجار؛
- ضرورة تأجيل الاعتراف بالمكاسب أو الخسائر المترتبة عن عملية البيع ثم إعادة الاستئجار، على أن تستفي هذه المكاسب أو الخسائر في الفترات المستقبلية إذا كان عقد الإيجار الناتج عن العملية قد تم تصنيفه كإيجار تمويلي.

المطلب الثاني: أوجه الاختلاف

- هناك بعض الاختلافات في طرق المعالجة المحاسبية نوجزها في ما يلي:¹
- بين المعيار IAS17 نطاق تطبيق المعيار في حين لا يظهر ذلك في النظام المحاسبي المالي؛
- لم يميز النظام المحاسبي المالي في سجلات المؤجر بين الأصول التي تستخدمها المؤسسة وتلك التي تقوم بتأجيرها للغير، كما يجب تخصيص حساب لمجمع الإهلاك لكل من هذين النوعين من الأصول؛
- لم يميز النظام المحاسبي المالي SCF في سجلات المؤجر بين الإيرادات والمصروفات المتعلقة بالأصول المؤجرة وتلك المتعلقة بغيرها من الأصول؛
- لم يعالج المعيار IAS17 المعالجة المحاسبية المتعلقة بالإيجار عند نهاية العقد؛
- لم يتضمن المعيار الدولي IAS 17 معالجة لعرض عقود الإيجار في القوائم المالية للمؤجر.

¹ - مكي نبيل، مرجع سبق ذكره، ص: 118.

المبحث الرابع: تأثير المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار التمويلي على عرض القوائم المالية.

على الرغم من أن النظام المحاسبي المالي لم يميز بين التثبيتات المقتناة في إطار عقود الإيجار التمويلي عن غيرها من التثبيتات المقتناة كتمويل خاص بالـ لكيان، والذي يطرح مسألة ضرورة الإفصاح في الملحق الخامس الملاحظات عند عرض القوائم المالية، وهذا بغية إدراك المستفيدين من القوائم المالية بأن جزء من التثبيتات مازالت في إطار الاقتناء كعقود إيجار تمويلي خاصة عند اتخاذ القرارات على اختلاف الغرض من كل مستفيد من القوائم المالية، ومن خلال هذا الجدول سنحاول حصر أثر اختلاف المعالجة والتسجيلات المحاسبية لعقود الإيجار التمويلي على عرض القوائم المالية، لما لها من أثر عند اتخاذ القرارات من طرف المستفيدين منها.

وللتذكير فإن القوائم المالية المعنية بإبراز الأثر المحاسبي تتمثل في الميزانية وجدول حسابات النتائج، هذا على اعتبار أن جدول تدفقات الخزينة وجدول حركة رؤوس الأموال ما هي إلا جداول مكملة وتوضيحية للميزانية وجدول حسابات النتائج.

المطلب الأول: أثر التسجيلات المحاسبية لعقود الإيجار التمويلي على عرض القوائم المالية للمستأجر.

سنحاول من خلال هذا المطلب تبيان أثر التسجيلات المحاسبية لكل من الميزانية وجدول حسابات النتائج والذي يوضحه الجدول التالي.

الجدول رقم (01): يوضح أثر التسجيلات المحاسبية على عرض القوائم المالية للمستأجر.

معيار أثر التسجيل	الميزانية	جدول حساب النتائج
دخول الملك تحت مراقبة المستأجر	بمجرد إبرام عقد الإيجار التمويلي تدخل التثبيتات المعنية بعملية الاقتناء تحت مراقبة المستأجر، وعليه تنتقل جميع المنافع الاقتصادية له، تظهر قيمة هذه التثبيتات في جانب أصول الميزانية، وتحديد الأصول غير الجارية، وفي أحد المناصب التالية حسب الحالة: تثبيات معنوية، تثبيات عينية، أراض، مبان، تثبيات عينية أخرى (الملحق رقم 01-01)، وفي المقابل تظهر في جانب	

	خصوم الميزانية كديون مترتبة عن عقد إيجار التمويل، وتحديدًا كخصوم غير جارية وفي منصب قروض وديون مالية (الملحق رقم 01-02).	
تسديد دفعات الإيجار	يترتب على عملية تسديد الأقساط، تسديد الرسم على القيمة المضافة والذي يظهر في منصب الضرائب وما شابهها كأصول جارية، يبقى هذا الرسم ظاهر في الميزانية إذا لم يتم استرجاعه من خلال التصريح الجبائي الشهري نموذج (G50) خلال سنة إبرام عقد الإيجار (الملحق رقم 02-01). أما في جانب خصوم الميزانية فتبقى قيمة الأقساط غير المدفوعة ظاهرة في منصب القروض والديون المالية، وهذا بعد تسديد الأقساط خلال السنة المالية المعنية بإقفال القوائم المالية (الملحق رقم 02-02). وعموماً يترتب على تسديد الأقساط وما ترتب عنها، انخفاض في قيمة نقدية الكيان، والتي تظهر في منصب الخزينة كأصول جارية (الملحق رقم 03-02).	
تسجيل الاهتلاكات	تبقى التثبيتات المكتناة في إطار الإيجار بالتمويل بقيمتها في جانب أصول الميزانية مع الأخذ بعين الاعتبار قيمة الاهتلاك، هذا الأخير الذي يظهر في العمود الخاص بالاهتلاكات، والذي بدوره يؤثر ضمناً على القيمة الصافية بالانخفاض -الفرق بين عمود القيمة الإجمالية وعمود الاهتلاكات- (الملحق رقم 03).	علاوة على أعباء الفوائد، يتحمل الكيان المستأجر أعباء مخصصات الاهتلاكات، والتي تظهر في جدول حسابات النتائج في منصب المخصصات للاهتلاكات والمؤونات والتي تؤثر على النتيجة الجزئية " النتيجة التشغيلية "، والتي تؤدي بدورها إلى انخفاض النتيجة في حالة الربح أو تعظيم الخسارة -في حالة الخسارة- (الملحق رقم 07).

على غرار تسديدات الأقساط خلال السنوات السابقة لسنة اتخاذ قرار الاحتفاظ بالتبثبات، يترتب على عملية تسديد الأقساط أيضا تحمل أعباء الفوائد تؤثر سلبا على النتيجة المالية، وإلى انخفاض النتيجة في حالة الربح أو تعظيم الخسارة - في حالة الخسارة - (الملحق رقم 06).	عند اتخاذ قرار الاحتفاظ بالتبثبات، وبعد تسديد القسط الأخير من جدول استهلاك قرض الإيجار، تبقى التبثبات ظاهرة في جانب أصول الميزانية، وكذا قيمة الإهلاك المتراكم وفقا للعمر الإنتاجي للأصل، مع انخفاض في القيمة الصافية (الملحق رقم 04-01). في جانب خصوم الميزانية ترصد قيمة الديون المترتبة عن عقد إيجار التمويل والتي تؤدي إلى ترصيد قيمة القروض والديون المالية أو انخفاض قيمتها في حال وجود ديون مالية لا تتعلق بعقود الإيجار التمويلي (الملحق رقم 04-02)، في مقابل انخفاض في قيمة نقدية الكيان (الملحق رقم 04-03).	رفع خيار الشراء
نفس الشيء وعلى غرار تسديدات الأقساط خلال السنوات السابقة لسنة اتخاذ قرار الاحتفاظ بالتبثبات، أو عند اتخاذ قرار عدم الاحتفاظ بالأصل، يترتب على عملية تسديد الأقساط أيضا تحمل أعباء الفوائد تؤثر سلبا على النتيجة المالية، وإلى انخفاض النتيجة في حالة الربح أو تعظيم الخسارة - في حالة الخسارة - (الملحق رقم 06).	أما في حالة اتخاذ قرار عدم الاحتفاظ بالتبثبات، خاصة في حال عقد الإيجار بالتمويل مازال جاري، فيتم إثبات خروج الأصل، والذي يترتب عنه عند عرض جانب أصول الميزانية انخفاض في القيمة الإجمالية للتبثبات وفقا للمنصب المقابل للأصل المعني في الأصول غير الجارية بقيمة التبثبات المعادة إلى المؤجر، وانخفاض في قيمة الاهتلاكات الإجمالية بقيمة الاهتلاك المتراكم المتعلق بهذا الأصل، وانخفاض أيضا في القيمة الصافية للتبثبات الإجمالية بالقيمة الصافية المتبقية من التبثبات المقتناة في إطار عقد التمويل والمعادة إلى المؤجر (الملحق رقم 05-01). أما في جانب خصوم الميزانية فتترصد أيضا وفقا لهذه الحالة قيمة الديون المترتبة عن عقد إيجار	عدم رفع خيار الشراء

	التمويل والتي تؤدي إلى ترصيد قيمة القروض والديون المالية أو انخفاض قيمتها كما في الحالة التي أشرنا إليها سابقا، لكن في مقابل تسوية وبنفس القيمة الجزء غير المسدد من التثبيات والذي يقابل الفترة المتبقية من عقد الإيجار بالتمويل (الملحق رقم 02-05). مع التذكير والأخذ بعين الاعتبار أنه في حال انقضاء أجل عقد الإيجار فإن إمكانية عدم رفع خيار الشراء تكون شبه معدومة.	
--	---	--

المصدر: من إعداد الطلبة

المطلب الثاني: أثر التسجيلات المحاسبية لعقود الإيجار التمويلي على عرض القوائم المالية للمؤجر.

على الرغم من أن النظام المحاسبي المالي قد خصص عدة تسجيلات محاسبية تتعلق بعقود الإيجار التمويلي في الدفاتر المحاسبية للمؤجر، إلا أن هذا النوع من الأنشطة المقننة تتم من طرف المؤسسات المالية المتخصصة بهذا النوع من العمليات وهي عقود الإيجار التمويلي، هذه الهيئات المالية تخضع لقواعد وشروط خاصة عند تأسيسها، هذا علاوة عن الشروط التي ينص عليها القانون التجاري الجزائري، فهي تخضع إلى جميع الشروط التي نص عليها الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26/08/2003 المتعلق بالنقد والقروض المعدل والمتمم بموجب الأمر رقم 04-10 المؤرخ في 26/08/2010، بالإضافة إلى الأنظمة والتعليمات الصادرة من بنك الجزائر، لاسيما النظام رقم 06-02 المؤرخ في 24/09/2006 الذي يحدد شروط تأسيس بنك ومؤسسة مالية وشروط إقامة فرع بنك ومؤسسة مالية أجنبية.

أولا: أثر التسجيلات المحاسبية لعقود الإيجار التمويلي على عرض القوائم المالية للمؤجر ر غير الصانع أو غير الموزع للملك المؤجر.

سنحاول من خلال هذا الجزء توضيح أثر التسجيلات المحاسبية والذي يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (02): يوضح أثر التسجيلات المحاسبية للمؤجر غير الصانع أو غير الموزع للملك المؤجر.

معيار أثر التسجيل	الميزانية	جدول حساب النتائج
اقتناء الأصل موضوع التأجير	أيضا بمجرد إبرام عقد الإيجار التمويلي، يتم عرض القروض والحسابات الدائنة المترتبة على عقد إيجار - التمويل كأصول غير جارية وفي منصب قروض وأصول مالية أخرى غير الجارية، في مقابل انخفاض في قيمة نقدية الكيان، والتي تظهر في منصب الخزينة كأصول جارية (الملحق رقم 08).	
تحصيل دفعات الإيجار	عند تحصيل أقساط الإيجار ترتفع قيمة نقدية الكيان، والتي تظهر في منصب الخزينة كأصول جارية، في مقابل انخفاض قيمة القروض والحسابات الدائنة المترتبة على عقد إيجار - التمويل (الملحق رقم 09).	يترتب على عملية تحصيل الأقساط تحقيق عائدات على الحسابات الدائنة (الحساب 763) والتي تصنف ضمن المنتوجات المالية والتي تؤثر إيجاباً على النتيجة المالية، والتي تؤدي إلى ارتفاع النتيجة في حالة الربح أو تخفيض الخسارة - في حالة الخسارة - (الملحق رقم 12).
رفع خيار الشراء	عند اتخاذ قرار الاحتفاظ بالأصل من طرف المستأجر، وبعد تحصيل القسط الأخير من جدول استهلاك فرض الإيجار، تتم تسوية (ترصيد) القروض والحسابات الدائنة المترتبة على عقد إيجار التمويل مقابل ارتفاع قيمة نقدية الكيان (الملحق رقم 09).	أيضا وعلى غرار تحصيل دفعات الإيجار الجارية، فإن تحصيل القسط الأخير عند رفع خيار الشراء يترتب عليه تحقيق عائد على الحسابات الدائنة (الحساب 763) والتي تصنف ضمن المنتوجات المالية والتي تؤثر إيجاباً على النتيجة المالية، والتي تؤدي إلى ارتفاع النتيجة في حالة الربح أو تخفيض الخسارة - في حالة الخسارة - (الملحق رقم 12).
عدم رفع خيار الشراء	عند اتخاذ قرار عدم الاحتفاظ بالأصل، نميز هنا بين اعتبار الأصل مخزونات (الصانع أو الموزع) أو اقتناء لفائدة الغير أي تثبيات (غير الصانع وغير	نفس الشيء وعلى غرار تحصيل الأقساط خلال السنوات السابقة لسنة اتخاذ قرار الاحتفاظ بالتثبيات، أو عند اتخاذ قرار عدم الاحتفاظ

بالأصل، يترتب على عملية تحصيل الأقساط إلى حين اتخاذ بعدم رفع خيار الشراء تحقيق عوائد على الحسابات الدائنة (الحساب 763) والتي تصنف ضمن المنتوجات المالية والتي تؤثر إيجاباً على النتيجة المالية، والتي تؤدي إلى ارتفاع النتيجة في حالة الربح أو تخفيض الخسارة - في حالة الخسارة - (الملحق رقم 12).	(الموزع). فإذا كان الأصل مخزونات فيرتفع منصب المخزونات مقابل ترصيد القروض والحسابات الدائنة المترتبة على عقد إيجار - التمويل (الملحق رقم 10). أما إذا كان الأصل تثبيات فيرتفع منصب التثبيات المعني مقابل ترصيد القروض والحسابات الدائنة المترتبة على عقد إيجار - التمويل (الملحق رقم 11).	
---	--	--

المصدر: من إعداد الطلبة.

ثانياً: أثر التسجيلات المحاسبية لعقود الإيجار التمويلي على عرض القوائم المالية للمؤجر الصانع أو الموزع للملك المؤجر.

سنحاول من خلالها توضيح أثر التسجيلات المحاسبية تتم عبري الجدول التالي.

الجدول رقم (03): يوضح أثر التسجيلات المحاسبية للمؤجر الصانع أو الموزع للملك المؤجر.

جدول حساب النتائج	الميزانية	معيار أثر التسجيل
أما في جدول حسابات النتائج وفي حالة المؤجر الصانع فتتخفف النواتج المترتبة عن إخراج الأصل (منتج) من المخازن في المنصب تغير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع، والتي تؤثر بدورها في انخفاض إنتاج السنة المالية (الملحق رقم 15). أما في جدول حسابات النتائج وفي حالة المؤجر الموزع فتتغير قيمة منصب المشتريات المستهلكة المترتبة عن إخراج الأصل (بضاعة) من المخازن، والتي تؤثر بدورها في ارتفاع استهلاك السنة	في حالة المؤجر صانع، وعند خروج الأصل (منتج) موضوع التأجير يتأثر جانب أصول الميزانية بالانخفاض، وتحديد الأصول الجارية في منصب مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ، على اعتبار أنه تم إثبات من قبل دخول الأصل (المنتج) إلى المخازن (الملحق رقم 13). أما في حالة المؤجر الموزع، وعند خروج الأصل (بضاعة) موضوع التأجير يتأثر جانب أصول الميزانية بالانخفاض، وتحديد الأصول الجارية في منصب مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ، على	تسليم الأصل موضوع التأجير (الخروج من المخازن)

المالية (الملحق رقم 16).	اعتبار أنه تم إثبات من قبل دخول الأصل (البضاعة) إلى المخازن (الملحق رقم 13).	
في جدول حسابات النتائج ترتفع قيمة منصب رقم الأعمال المحقق والتي تؤدي إلى ارتفاع إنتاج السنة المالية (الملحق رقم 17). إن الفرق بين منصب رقم الأعمال ومنصب تغير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع (حالة الصانع) أو المشتريات المستهلكة (حالة الموزع)، تعطينا النتيجة (ربح أو خسارة) والتي تؤثر بدورها على النتيجة الإجمالية للكيان.	عند تحويل المنافع الاقتصادية للأصل (منتج أو بضاعة) لصالح المستأجر، يتم أيضا عرض القروض والحسابات الدائنة المترتبة على عقد إيجار – التمويل كأصول غير جارية وفي منصب قروض وأصول مالية أخرى غير الجارية (الملحق رقم 01-14). أما في جانب خصوم الميزانية، فيظهر حساب الرسم على القيمة المضافة مبيعات في منصب ضرائب كخصوم جارية، ووفقا لتشريع الجبائي الجاري العمل به، تسوى وضعية هذا الحساب من خلال التصريح الجبائي الشهري نموذج (G50) لشهر إبرام عقد إيجار التمويل (الملحق رقم 02-14).	عقد الإقراض
يترتب على عملية تحصيل الأقساط تحقيق عائدات على الحسابات الدائنة (الحساب 763) والتي تصنف ضمن المنتوجات المالية والتي تؤثر إيجابا على النتيجة المالية، والتي تؤدي إلى ارتفاع النتيجة في حالة الربح أو تخفيض الخسارة – في حالة الخسارة – (الملحق رقم 12).	عند تحصيل أقساط الإيجار ترتفع قيمة نقدية الكيان، والتي تظهر في منصب الخزينة كأصول جارية، في مقابل انخفاض قيمة القروض والحسابات الدائنة المترتبة على عقد إيجار – التمويل (الملحق رقم 09).	تحصيل دفعات الإيجار
أيضا وعلى غرار تحصيل دفعات الإيجار الجارية، فإن تحصيل القسط الأخير عند رفع خيار الشراء يترتب عليه تحقيق عائد على الحسابات الدائنة (الحساب 763) والتي تصنف ضمن المنتوجات المالية والتي تؤثر إيجابا على النتيجة المالية، والتي تؤدي إلى ارتفاع النتيجة في حالة الربح	عند اتخاذ قرار الاحتفاظ بالأصل من طرف المستأجر، وبعد تحصيل القسط الأخير من جدول استهلاك قرض الإيجار، تتم تسوية (ترصيد) القروض والحسابات الدائنة المترتبة على عقد إيجار التمويل	رفع خيار الشراء

مقابل ارتفاع قيمة نقدية الكيان (الملحق رقم 09). أو تخفيض الخسارة - في حالة الخسارة - (الملحق رقم 12).		
عند اتخاذ قرار عدم الاحتفاظ بالأصل، نميز هنا بين اعتبار الأصل مخزونات (الصانع أو الموزع) أو اقتناء لفائدة الغير أي تثبتات (غير الصانع وغير الموزع). فإذا كان الأصل مخزونات فيرتفع منصب المخزونات مقابل ترصيد القروض والحسابات الدائنة المترتبة على عقد إيجار - التمويل (الملحق رقم 10). أما إذا كان الأصل تثبتات فيرتفع منصب التثبتات المعني مقابل ترصيد القروض والحسابات الدائنة المترتبة على عقد إيجار - التمويل (الملحق رقم 11).	نفس الشيء وعلى غرار تحصيل الأقساط خلال السنوات السابقة لسنة اتخاذ قرار الاحتفاظ بالتثبتات، أو عند اتخاذ قرار عدم الاحتفاظ بالأصل، يترتب على عملية تحصيل الأقساط إلى حين اتخاذ بعدم رفع خيار الشراء تحقيق عوائد على الحسابات الدائنة (الحساب 763) والتي تصنف ضمن المنتوجات المالية والتي تؤثر إيجاباً على النتيجة المالية، والتي تؤدي إلى ارتفاع النتيجة في حالة الربح أو تخفيض الخسارة - في حالة الخسارة - (الملحق رقم 11).	عدم رفع خيار الشراء

المصدر: من إعداد الطلبة.

خلاصة الفصل

تناولنا في هذا الفصل أثر المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار التمويلي على عرض القوائم المالية من خلال التطرق إلى المعالجة المحاسبية لهذا العقد لكل من المستأجر والمؤجر حسب النظام المحاسبي المالي SCF والمعيار المحاسبي الدولي IAS17 وقد أجريت عملية مقارنة بين المعالجة المحاسبية لكل من الطريقتين واستخلاص أوجه التشابه والاختلاف بينهم .

بحيث أن المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار التمويلي لها أثر على عرض القوائم المالية ويكون لهذا التأثير دور عند اتخاذ القرارات من طرف المستفيدين منها.

الفصل الثالث

الدراسة الميدانية لشركة شبحاني للمقاوله

تمهيد:

سنحاول في هذا الفصل إسقاط الجانب النظري الذي تم التطرق إليه في الفصول السابقة على الجانب التطبيقي، وذلك من خلال توضيح كيفية حصول الشركة على عقد الإيجار التمويلي، ثم كل ما يتعلق بالمعالجة المحاسبية لعقود الإيجار التمويلي من وجهة نظر النظام المحاسبي المالي المطبق في الشركة.

المبحث الأول: بطاقة تعريفية لشركة شيحاني

سوف نقوم في هذا المبحث بدراسة عامة حول شركة شيحاني لأشغال البناء والترقية العقارية، حيث نقوم في المطلب الأول بتعريف شركة محل الدراسة والتعرف على أهم نشاطاتها، أما في المطلب الثاني سيتم تحليل الهيكل التنظيمي للشركة، وفي المطلب الأخير سوف نبين الدور الاقتصادي لها.

المطلب الأول: نشأة شركة شيحاني للمقاوله وأهم نشاطاتها

شركة هي عبارة عن منظمة اجتماعية تتشكل من مجموعة من الأفراد يشاركون وينسقون جماعيا داخل الهيكل التنظيمي لإنتاج السلع والخدمات كما تتميز بنظام مترابط في بينها أي وجود علاقات تبادلية (نظام الموارد البشرية، نظام التسويق والإنتاج، نظام المالي) كل هذه العلاقات تتحد في بينها من أجل هدف واحد وهو إنجاز تسيير الشركة بشكل صحيح، وهذا النهج ينطبق بشكل كلي على شركة شيحاني حيث أن إطارات الشركة والمسيريون لها زاولوا مهنة البناء منذ عام 1984 في مقاوله شيحاني جمال لأشغال البناء حيث أنجزت هذه المقاوله عدة مشاريع هامة على المستوى الولائي والجهوي منها (100 سكن عدل بحاسي مسعود) وحصص بجامعة ورقلة والوادي وغيرها من المشاريع الأخرى.

وبعدها تفرعت شركة شيحاني على المقاوله السابقة سنة 2006 برأس مال قدره 1400000000 دج، حيث يختص نشاطها الرئيسي في البناء، ولها شهادة تأهيل وتصنيف المهنيين من الدرجة الخامسة حيث ساهمت في عدة مشاريع على مستوى ولاية الوادي منها إنجاز المصححة الطبية ابن حيان الشط الوادي، وكذلك محطة توليد الطاقة الكهربائية بوادي العلندة وإنجاز 216 سكن تساهمي وثانوية أولاد تواتي بالوادي، كما لها محجرة تفتت الحصى بطولقة ولاية بسكرة تساهم في تزويد ورشة الشركة بالحصى، وكذلك تمويل شركات أخرى مما أنجر عنه حصيلة مالية لا بئس بها حيث قدرت بـ 11403492905 دج.

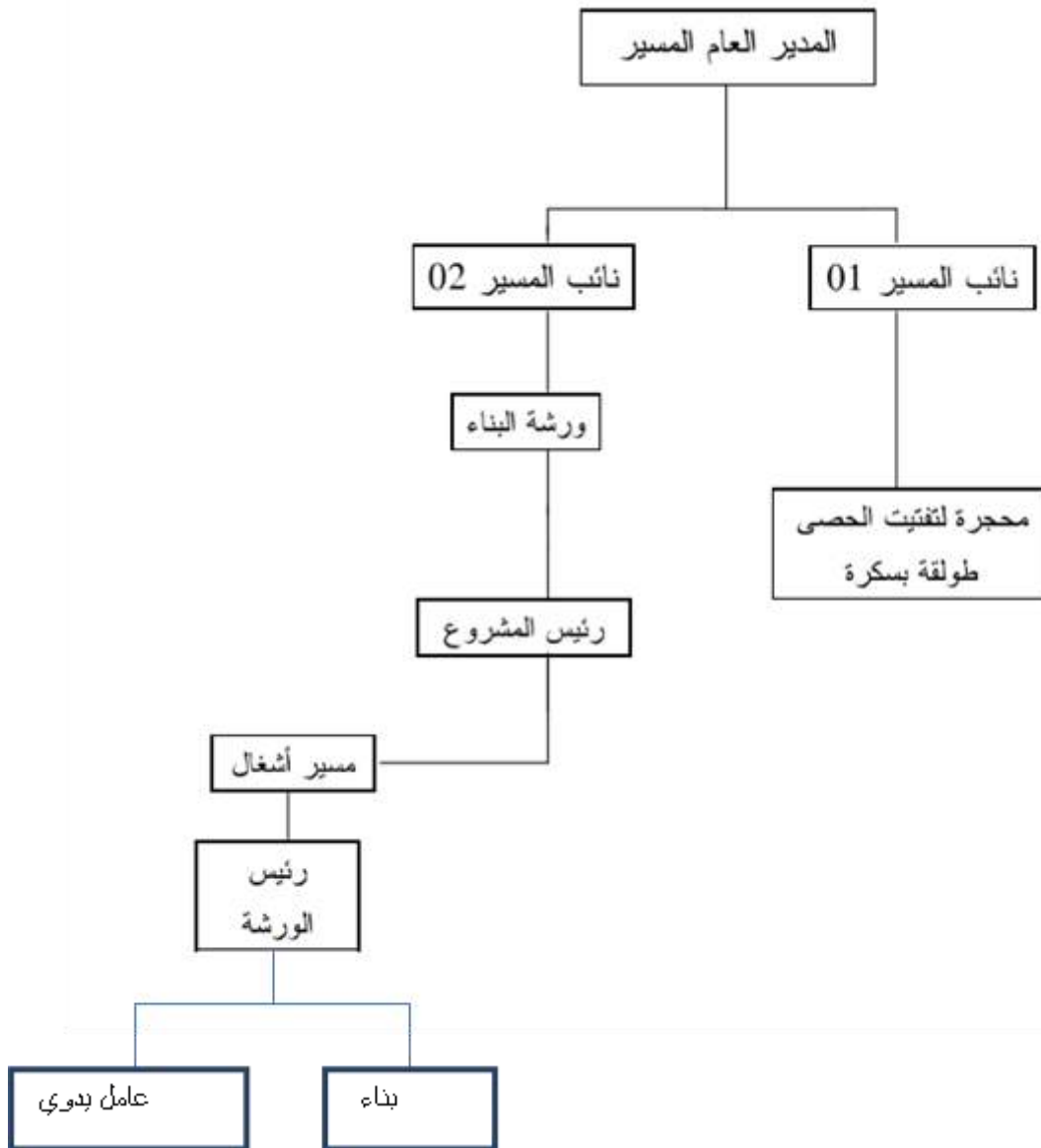
حيث كان دور هام في تطوير الاقتصاد على المستوى الولائي من دفع بالتنمية الاقتصادية من خلال إنجاز عدة مرافق عمومية لعامة الشعب وتوفير مناصب عمل وكذلك ما تدفعه من مستحقات مالية لمصلحة الضرائب على مستوى بلدية الوادي وعلى مستوى المديرية كما ساهمت في التخفيف من معاناة المواطنين من حيث نوعية الاستفادة من الخدمات المقدمة والتي تتمثل في المشاريع المنجزة.¹

¹ - من إعداد الطلبة بناء على وثائق الشركة.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لشركة شيحاني

الهيكل التنظيمي عبارة عن تنظيم بسيط حسب طبيعة الشركة فهناك مديرون يقومون بتوزيع المهام والأنشطة بين العاملين مع تحديد المسؤوليات للوظائف المختلفة ، ويتكون الهيكل التنظيمي لشركة شيحاني حسب الشكل التالي:

الشكل رقم (04) : الهيكل التنظيمي لشركة شيحاني



المصدر: من إعداد الطلبة نقلا عن وثائق الشركة

شرح الهيكل التنظيمي لمؤسسة شبحاني

أولا - المدير العام (المسير) من مهامه:

- التسيير العام للمؤسسة؛
- التفاوض على اتفاقية البناء ؛
- الإمضاء على الاتفاقيات +الإمضاء على الوثائق الإدارية.

ثانيا - نائب المسير (01) من مهامه:

- التفويض؛
- إمضاء الوثائق؛
- تسيير الإدارة.

ثالثا - نائب المسير(02) من مهامه:

- التسيير والتقييم؛
- الرقابة على ورشات البناء؛
- إيجاد حلول للمشاكل التي تعترض الورشة.

رابعا - إدارة التسيير من مهامها:

- إعداد الأجور للعمال؛
- استخراج وثائق العمال؛
- تسيير ودفع اشتراكات الضمان الاجتماعي والضرائب.

خامسا - رئيس المشروع من مهامه:

- التسيير التقني للمشروع مع إيجاد الحلول.

سادسا - مسير الأشغال من مهامه:

- جرد الأشغال للبنائين حسب المخططات من أجل المستحقات المالية؛

- الرقابة في الانجاز؛

- إعداد وضعيات الأشغال + الحصيلة؛

- التنقيط الشهري للعمال.

سابعا - رئيس الورشة من مهامه:

- إنجاز الأشغال حسب المخططات المقدمة من طرف المسير.

ثامنا - البناء من مهامه :

- تنفيذ أعمال البناء وفق المخططات المرفقة وحسب توجيهات رئيس الورشة.

تاسعا - عامل يدوي من مهامه:

- مساعدة البناء في إنجاز الأشغال؛

- تنظيف الورشة.

المطلب الثالث: الدور الاقتصادي للشركة

كما كان لها دور هام على المستوى الوطني، إذ أن في البداية كان النشاط في الشركة مقتصرًا على الأشغال التكميلية للبناء، ولكن أّان أصبحت تنافس مثيلاّتها من المؤسسات في مجال البناء والترقية العقارية، ومن بين الأنشطة الجزئية التي تقوم بها الشركة بناء المباني والمنشآت وأشغال الكهرباء والإنارة العمومية، وقد أنشأت الشركة العديد من المشاريع الهامة.

ويسهر على تسيير نشاط الشركة العديد مجموعة من العمال الدائمين وغير الدائمين الذي يتغير عددهم حسب احتياج واستخدام الشركة، إضافة إلى بعض المتربّصين. ولا تقتصر تعاملاتها مع المؤسسات العمومية فقط بل تتعامل حتى مع المقاولين والأفراد العاديين أي بعبارة أخرى مع جميع الأعوان الاقتصاديين وذالك عبري ورشات داخل الشركة وخارجها، حيث تمتلك الشركة سمعة وطنية نظرا لمشاركاتها في العديد من التظاهرات والمعارض.

المبحث الثاني: المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار التمويلي في شركة شيحاني (المستأجرة)

سنقوم من خلال هذا المبحث بالتطرق إلى شروط ومكونات ملف طلب التمويل بإيجار التمويل وهذا في المطلب الأول أما في المطلب الثاني سنقوم بالمعالجة المحاسبية لعقود الإيجار التمويلي في ظل النظام المحاسبي المالي لشركة.

المطلب الأول: شروط ومكونات ملف طلب التمويل بالإيجار التمويلي.

أولاً: مكونات ملف طلب التمويل بالإيجار التمويلي

- نسخة طبق الأصل مصادق عليه من المحل التجاري للزبون؛
 - نسخة مصادقة عليها تثبت الصفة القانونية للشركة؛
 - بطاقة الوضعية الجبائية والشبه الجبائية للمستأجر؛
 - ميزانيات المستأجر للسنوات الثلاث (03) الماضية؛
 - فاتورة شكلية للأصول المراد تمويلها.
- حيث تدرس لجنة مختصة هذه الملفات في أقصر وقت ممكن (من 15 إلى 30 يوم)، وفي حالة القبول على طلب التمويل، فإن التجهيزات تقدم للمستأجر وقت ما أتيح للمورد ذلك.

ثانياً: شروط الإيجار التمويلي

- الإيجار التمويلي تقنية تجارية وتمويلية، لذا فإن الشركة المؤجرة تضع تحت تصرف المستأجر (شركة شيحاني) الأصل المطلوب، وفق شروط محددة مسبق، ومنه، فإن الشروط التي تضعها الشركة كما يلي:
- مدة العقد تكون بين 1 سنة إلى 10 سنوات وتحدد على أساس العمر الإنتاجي للأصل، مع خيار شراء الأصل (حتمية شراء الأصل)؛
- دفع نسبة 30% من قيمة الأصل في بداية مدة العقد وذلك للتأكد من قدرة المستأجر على السداد؛
- المستأجر يدفع التزاماته (أقساط الإيجار) بصورة دورية؛

- هذه المستحقات تكون ثابتة (شهرية)؛
- المدفوعات الإيجازية تكون بسند الأمر لصالح الشركة المالية للاستثمار؛
- حق شراء التجهيزات عند نهاية العقد بتسديد أقساط الإيجار وكذا القيمة المتبقية؛
- تسديد قيمة التنازل والمتمثلة في أغلب الأحيان في 1% من القيمة الأصل وذلك ليتم تسليم الأصل للمستأجر بصفة نهائية وتكون هذه العملية في نهاية العقد؛
- هذه التقنية تسمح للمؤسسات:
- بالحصول على المعدات بالمواصفات التقنية المطلوبة؛
- الملفات المطلوبة من قبل الشركة جد بسيطة وغير معقدة؛
- تقديم ضمانات للمستأجر؛
- تمكين المستأجر من دفع أقساط الإيجار من خلال الإيرادات المحصل عليها من استغلال الأصل؛

ثالثا: مسار ملف طلب التمويل

- عند تقديم أي طلب تمويل من قبل الزبون أو الطالب للتمويل ، فإن ملفه يمر عبر عدة مراحل وعدة مصالح في الشركة قصد دراسته:
- أ - إيداع الملفات لدى الشركة :
- من أجل دراستها والتأكد من أن المستأجر بحاجة ماسة إلى ذلك الأصل.
- ب - تحويله إلى الدائرة المالية :
- من أجل التأكد من مقدرة الشركة (المستأجرة) من تمويل المشروع؛
- التأكد من الحالة المالية للمستأجر في ثلاث (03) السنوات السابقة ، وذلك بالإطلاع على حركة الأموال لديه إن كانت نشطة أم لا.
- ج - بعد التأكد من مقدرة الشركة على تغطية مبلغ التمويل يحال الملف إلى المدير العام الذي سيقدر موعد اجتماع اللجنة التي تقوم بـ:

- مراقبة محتويات الملف والتأكد من أن الوثائق كاملة وتامة؛

- الدراسة والتحليل المالي للملف.

- اتخاذ القرار بشأن الملف (القبول أو الرفض) فإذا كانت مرفوضة يتم إيضاح السبب، وتتمثل هذه القرارات في:

- في حالة قبول الملف يكون العون التجاري المكلف بمتابعة الزبائن بإخبار الزبون وينظم معه اجتماعا لاستكمال معاملات العقد وترسيمها؛

- في حالة رفض طلب التمويل يقوم العون التجاري المكلف بمتابعة الزبائن بإبلاغ الزبون برفض ملفه مع إيضاح سبب الرفض؛

- بعد قبول الملف يستدعى الزبون لمناقشة شروط عملية التمويل، وإمضاء سندات الأمر التي يكون عددها مساوي لعدد أقساط الإيجار أو الشيكات.

د - تأتي مرحلة إبرام العقد بعد مرحلة قبول الملف ،وبعدها يتحصل الزبون على الأصل .

المطلب الثاني: المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار التمويلي في ظل النظام المحاسبي المالي SCF لشركة

شيحاني

قامت شركة شيحاني باستئجار معدات نقل في شكل عقد إيجار تمويلي ويتضمن العقد ما يلي:

مبلغ العملية بدون فوائد: 2780000.00 دج

مبلغ العملية متضمن الفائدة: 3427140.35 دج

قيمة الدفعة الأولى: (24.475%) : 838635.90 دج

قيمة الدفعة الواحدة : 73957.27 دج

المدة : 03 سنوات

عدد الدفعات الإجمالية : 36 دفعة

الرسم على القيمة المضافة : 17%

تم الاتفاق على التنازل عن التثبيت في نهاية مدة العقد للمستأجر

جدول رقم (04): دفعات الإيجار

عدد الدفعات	خارج الرسم	الرسم على القيمة المضافة	مبلغ متضمن الرسم
الدفعة الأولى 01	838635.90	142568.1	981204.00
الدفعة الشهرية 35	73957.27	12572.73	86530.00

لحساب معدل الفائدة للدفعات 35 الباقية نقوم بتطبيق القانون التالي :¹

$$V1 = a1 \left(\frac{1-(1+i)^{-n}}{i} \right)$$

$V1$: القيمة الحالية للدفعات

$a1$: قيمة الدفعة الواحدة

n : عدد السنوات

i : معدل الفائدة

$$2099722.113 = 73957.27 \left(\frac{1-(1+i)^{-35}}{i} \right)$$

ومنه نستنتج أن معدل الفائدة (i) هو 1.21% للدفعات الباقية

¹ . محمد العزاري، بوعلام بن لعور، التسيير المحاسبي والمالي : الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية، الجزائر، سنة 2012/2013، ص:205.

جدول رقم (05): إهلاك القروض

الوحدة الزمنية بالأشهر	رأس المال المتبقي في بداية المدة	الفائدة	الإستهلاك	الدفعة	رأس المال المتبقي في نهاية المدة
1	2780000	158358.0127	680277.8873	838635.9	2099722.113
2	2099722.113	25424.89465	48532.37535	73957.27	2051189.738
3	2051188.278	24837.21325	49120.05675	73957.27	2002068.221
4	2002066.796	24242.4162	49714.8538	73957.27	1952351.942
5	1952350.551	23640.41736	50316.85264	73957.27	1902033.698
6	1902032.341	23031.1295	50926.1405	73957.27	1851106.2
7	1851104.879	22414.46439	51542.80561	73957.27	1799562.073
8	1799560.787	21790.3327	52166.9373	73957.27	1747393.85
9	1747392.599	21158.64403	52798.62597	73957.27	1694593.973
10	1694592.759	20519.30687	53437.96313	73957.27	1641154.796
11	1641153.618	19872.22861	54085.04139	73957.27	1587068.577
12	1587067.436	19217.31553	54739.95447	73957.27	1532327.482
13	1532326.379	18554.47276	55402.79724	73957.27	1476923.582
14	1476922.517	17883.6043	56073.6657	73957.27	1420848.851
15	1420847.825	17204.61295	56752.65705	73957.27	1364095.168
16	1364094.18	16517.40038	57439.86962	73957.27	1306654.31
17	1306653.362	15821.86703	58135.40297	73957.27	1248517.959
18	1248517.051	15117.91217	58839.35783	73957.27	1189677.693
19	1189676.825	14405.43382	59551.83618	73957.27	1130124.989
20	1130124.162	13684.32879	60272.94121	73957.27	1069851.221
21	1069850.435	12954.49261	61002.77739	73957.27	1008847.658
22	1008846.914	12215.81958	61741.45042	73957.27	947105.4636
23	947104.7624	11468.2027	62489.0673	73957.27	884615.6951
24	884615.0396	10711.53371	63245.73629	73957.27	821369.3033
25	821368.6885	9945.702932	64011.56707	73957.27	757357.1214
26	757356.5506	9170.599477	64786.67052	73957.27	692569.8801
27	692569.3537	8386.11107	65571.15893	73957.27	626998.1948
28	626997.7134	7592.124077	66365.14592	73957.27	560632.5675
29	560632.1317	6788.52349	67168.74651	73957.27	493463.3852
30	493462.9956	5975.192908	67982.07709	73957.27	425480.9185
31	425480.5756	5152.014518	68805.25548	73957.27	356675.3201
32	356675.0244	4318.869085	69638.40092	73957.27	287036.6235

216554.7415	73957.27	70481.63407	3475.635926	287036.3756	33
145219.4649	73957.27	71335.0771	2622.1929	216554.542	34
73020.46079	73957.27	72198.85361	1758.416386	145219.3144	35
0	73957.27	73020.46079	884.1824885	73020.46079	36
		2780000			

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق شركة شيحاني

يقوم المستأجر عند إبرام عقد الإيجار التمويلي مع البنك بتسجيل القيود المحاسبية التالية:

أولاً: قيد إثبات العقد:

2780000	2780000	من ح/ قيم ثابتة ملموسة إلى ح/ ديون عقود الإيجار التمويلي (إثبات عقد الإيجار التمويلي)	167	2181
---------	---------	---	-----	------

ثانياً: قيد تسديد الدفعة الأولى:

981204	680277.883 158358.0127 142568.1	من ح/ ديون على عقود الإيجار التمويلي من ح/ أعباء الفوائد من ح/ الرسم على القيمة المضافة مسترجعة إلى ح/ البنك (تسديد القسط الشهر الاول)	167 661 4456 512	
--------	---------------------------------------	--	---------------------------	--

ثالثاً: قيد تسديد الدفعة الثانية:

86530	48532.37535 25424.89465 12572.73	من ح/ ديون على عقود الإيجار التمويلي من ح/ أعباء الفوائد من ح/ الرسم على القيمة المضافة مسترجعة إلى ح/ البنك (تسديد الدفعة الثانية)	167 661 4456 512	
-------	--	---	---------------------------	--

رابعاً: قيد تسديد الدفعة الثالثة

167	من ح/ ديون على عقود الإيجار التمويلي	49120.05675	
661	من ح/ أعباء الفوائد	24837.21325	
4456	من ح/ الرسم على القيمة المضافة مسترجعة	12572.73	
512	إلى ح/ البنك		86530
	(تسديد الدفعة الثالثة)		

وتستمر الشركة بتسجيل الدفعات الإيجارية طيلة مدة العقد إلى غاية إنتهاء دفعات الإيجار.

خامساً: إثبات قسط اهتلاك الأصل المستأجر عند نهاية كل دورة

مع العلم أن المستأجر يطبق طريقة الإهتلاك الخطي، ومعدل اهتلاك الأصل يساوي 20%.

الجدول رقم (06) الإهتلاك الخاص بأصل المستأجر

القيمة الاسمية	معدل الإهتلاك	قسط الإهتلاك	إجمالي الإهتلاك	القيمة الصافية
2780000	20%	556000	556000	2224000
2780000	20%	556000	1112000	1668000
2780000	20%	556000	1668000	1112000
2780000	20%	556000	2224000	556000
2780000	20%	556000	2780000	0

المصدر : من إعداد الطلبة نقلا عن وثائق الشركة.

ويكون قيد تسجيل الإهتلاك كما يلي:

أولاً: تسجيل الإهتلاك في نهاية السنة الأولى.

681	من ح/ مخصصات الإهتلاك	556000	
28181	إلى ح/ اهتلاك قيم ثابتة منقولة		556000
	(تسجيل قيد الاهتلاك)		

ثانياً: تسجيل الإهتلاك في نهاية السنة الثانية.

681	من ح/ مخصصات الإهتلاك	556000	
28181	إلى ح/ اهتلاك قيم ثابتة منقولة		556000
	(تسجيل قيد الإهتلاك)		

وتستمر الشركة بتسجيل أقساط الإهتلاك طيلة العمر الإنتاجي لها .

خلاصة الفصل

لقد تطرقنا في هذا الفصل للجانب التطبيقي لدراسة وذلك من خلال التعريف بشركة شيحاني المستأجرة للمعدات حيث تمت دراسة أهم جزاء المتعلق بالدراسة ألا وهو المعالجة المحاسبية التي تقوم بها شركة شيحاني للمقاوله وباعتبارها أنها تتماشى مع متطلبات النظام المحاسبي المالي ومعرفة شروط وكيفية حصول هذه الشركة على تمويل من هذا النوع.

تبين لنا من خلالها أن الإيجار التمويلي يعطي صور مغايرة لميزانية المستأجر من خلال ظهور دين الإيجار في جانب الخصوم والتشيت المحصل عليه في جانب الأصول، ورغم المحاسن التي يتمتع بها الإيجار التمويلي فإنه يعظم من مصاريف المؤسسة.

الخاتمة

تمحور موضوع هذه الدراسة حول المعالجة المحاسبية لعقود إيجار التمويل وأثرها على عرض القوائم المالية، وذلك بالاعتماد على النظام المحاسبي المالي SCF والمعيار المحاسبي الدولي الخاص بعقود الإيجار IAS17، حيث تم التطرق إلى مفهوم عقود الإيجار التمويلي وكل ما يتعلق به كالمصائص وأهم الأطراف المتعاملة به وأهميته، وكذلك مزاياه وعيوبه، كما تم إيضاح طرق المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار التمويلي وفق النظام المحاسبي المالي SCF، ومعيار المحاسبة الدولي IAS17، كما تم أيضا إيضاح أثر هذه المعالجة المحاسبية على عرض القوائم المالية، وبعد معالجة إشكالية الدراسة انطلاقا من الفروض، وباستعمال أدوات الدراسة من خلال ثلاث فصول فصلين نظريين وفصل تطبيقي، يمكن عرض نتائج اختبار الفرضيات، نتائج الدراسة، التوصيات المقدمة، آفاق الدراسة كما يلي:

1- اختبار الفرضيات:

من خلال محتوى الدراسة وانطلاقا من الفروض الأساسية يمكن عرض نتائج اختبار الفرضيات كما يلي:

الفرضية الأولى: والتي نصت على أنه تتباين مفاهيم الإيجار التمويلي ومن بينها أنه عبارة عن أسلوب تمويلي يوفر إمكانية إستخدام أصل عن طريق استئجاره دون امتلاكه، والتي أثبتناها في الجانب النظري، حيث أنه من خصائص الإيجار التمويلي احتفاظ المؤجر بملكية الأصل والمستأجر يستفيد من حق الاستعمال فقط مع إمكانية شراء الأصل في نهاية مدة العقد وعلى الرغم من التباين في بعض المفاهيم خاصة في ظل إختلاف البيئة القانونية إلا أنه في الأخير تهدف إلى نفس المفهوم مع التمييز دوما بين الإيجار التشغيلي والإيجار التمويلي.

الفرضية الثانية: والتي نصت على أنه يتشابه النظام المحاسبي SCF والمعيار الدولي للمحاسبة IAS17 في عملية تسجيل وتقييم وإثبات عقود إيجار التمويل، والتي تم التأكد من صحتها، من خلال الجانب النظري، فإن كل من النظام المحاسبي المالي SCF والمعيار المحاسبي الدولي IAS 17 يسعيان إلى تحقيق نفس الهدف، وذلك من خلال التشابه في عملية الإثبات المحاسبي لعقود الإيجار التمويلي.

الفرضية الثالثة: والتي نصت على أن تتأثر القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي SCF في ظل إختلاف حالات المعالجة المحاسبية للإيجار التمويلي، وهذا ما بيناه في الجانب النظري، حيث يتأثر عرض القوائم المالية بالتسجيلات المحاسبية لعقود الإيجار التمويلي وفقا للنظام المحاسبي المالي SCF.

الفرضية الرابعة: والتي نصت على أنه تلتزم الشركة في إثبات عقود الإيجار التمويلي وفق SCF وتتأثر قوائمها المالية وفقا لطبيعة هذه التسجيلات والتي تم التأكد منها في الجانب التطبيقي على اعتبار أن شركة شيجاني للمقاوله ذم م تخضع لقواعد التشريع الجزائري من الناحية المحاسبية فهي تلتزم في تسجيلاتها المحاسبية لعقود الإيجار التمويلي وفقا لما جاء به النظام المحاسبي المالي SCF ، وتتأثر قوائمها المالية وفقا لطبيعة هذه التسجيلات.

2 - نتائج الدراسة:

من خلال مناقشة الجوانب النظرية والعملية للدراسة، فقد توصلنا إلى مجموعة من النتائج والتي يمكن تلخيصها على النحو التالي:

- إن النظام المحاسبي المالي له أثر كبير من خلال معالجته المحاسبية لعقد الإيجار التمويلي على عرض القوائم المالية.
- تضمن النظام المحاسبي المالي SCF والمعيار المحاسبي الدولي لعقود الإيجار IAS17 نفس الشروط التي ميزت عقد الإيجار التمويلي عن غيره من عقود الإيجار الأخرى، مع التأكد إلى أن المرجع الدولي أشار بإسهاب إلى عقود الإيجار التمويلي على العكس مع المرجع الجزائري .
- لا يوجد إختلاف جوهري في المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار التمويلي بين النظام المحاسبي المالي SCF والمعيار المحاسبي الدولي IAS17 وحتى وإن وجد لا يؤثر على جوهر عقود الإيجار بالتمويل.
- تقوم شركة شيجاني للمقاوله بمعالجة عقود الإيجار التمويلي وفقا لما جاء في النظام المحاسبي المالي SCF.

3 - التوصيات:

- يمكن اقتراح بعض التوصيات التي من شأنها أن تخدم هذا الموضوع والتي تتمثل في:
- لابد من تفعيل دور الهيئات المختصة في تحسين تطبيق النظام المحاسبي المالي من أجل مواكبة التطورات التي تشهدها معايير المحاسبة الدولية؛
 - تشجيع الدولة للمؤسسات المالية من أجل إنشاء مؤسسات تتعامل بالإيجار التمويلي؛
 - على المؤسسات التعليمية والجامعات التركيز على أسلوب الإيجار التمويلي في التدريس المالي والمحاسبي لما له من تأثير إيجابي في دعم التنمية ودفع العجلة الإقتصادية؛

- ضرورة جعل تقنية تمويلية واسعة الانتشار وكثيرة الاستخدام من خلال حملات إعلامية وملتقيات حول الإيجار التمويلي، ليس مع البنوك والمؤسسات المالية فقط، وحتى مع المتعاملين الإقتصاديين بالاستعانة بالخبرات الأجنبية في هذا المجال؛

- ضرورة إعطاء اهتمام كبير للإفصاح أكثر عن الإيجار التمويلي لما لهو من أهمية لدى متخذي القرار.

4 - آفاق الدراسة:

من خلال دراستنا لموضوع المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار التمويلي وأثرها على عرض القوائم المالية دراسة مقارنة بين المعيار المحاسبي الدولي IAS17 والنظام المحاسبي المالي SCF، تبين لنا بأن للموضوع إشكاليات أخرى تستوجب الدراسة، وهو ما يفتح المجال أكثر للبحث في هذا الموضوع وعليه قمنا بصياغة بعض الإشكاليات كآفاق لهذه الدراسة مصاغة على النحو التالي:

- دراسة الجوانب الجبائية والاقتصادية لعقود الإيجار التمويلي؛

- الإيجار التمويلي دراسة مقارنة بين المخطط المحاسبي الوطني PCN والنظام المحاسبي المالي SCF؛

- المحاسبة عن عقود الإيجار التمويلي في المصارف الإسلامية.

المراجع

- الكتب

- 1 - جمعة حميدات، خبير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، الطبعة عام 2014، دار النشر المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، الأردن، 2014.
- 2 - جمعة حميدات، محمد أبو نصار، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، الطبعة الثانية 2009، دار وائل للنشر، الأردن، 2009.
- 3 - سمير محمد عبد العزيز، التأجير التمويلي، الطبعة الأولى، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 2001.
- 4 - شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبة الدولية، الجزء الثاني، 2009.
- 5 - طلال الكسار، المحاسبة المتقدمة بين النظرية والتطبيق، الطبعة العربية 2012، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الاردن، 2012.
- 6 - عبد الرحمان عطية، المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي، الطبعة الأولى، 2011.
- 7 - عبير الصفدي الطوال، التأجير التمويلي، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.
- 8 - لخضر علاوي، نظام المحاسبة المالية سير الحسابات وتطبيقاتها، طبعة مصححة ومنقحة، جانفي 2014، الجزائر.
- 9 - محمد العزازي، بوعلام بن لعور، التسيير المحاسبي والمالي: الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية، الجزائر، سنة 2013/2012.

- المذكرات

- 10 - حنان كمال ضبان، عقد التأجير التمويلي وتطبيقاته المعاصرة "دراسة فقهية"، أطروحة مكملّة لنيل درجة الماجستير، كلية الشريعة والقانون، قسم الفقه المقارن، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2015.
- 11 - سفيان سبيا، المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار التمويلي، مذكرة مكملّة لنيل شهادة الماستر، قسم علوم التجارية، جامعة فرحات عباس، الجزائر، 2015/2014.

- 12 - سليمة حميلي، تفعيل إستراتيجية التمويل التأجيلي لتطوير صيغ التمويل في الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، قسم علوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2015/2014.
- 13 - محمد الناصر تجاني وآخرون، المعالجة المحاسبية للمعيار المحاسبي الدولي رقم 17 وفق النظام المحاسبي المالي ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، قسم العلوم المالية والمحاسبية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الجزائر، 2018/2017.
- 14 - محمد رزاق، مدى توافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية في معالجة عقود التأجيل التمويلي ، قسم علوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2015/2014.
- 15 - مليكة بن شاعة، المعالجة المحاسبية للاعتماد الإيجاري، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، قسم العلوم التجارية، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، الجزائر، 2015/2014.
- 16 - نبيل لوداجي وآخرون، أثر اختلاف بدائل القياس وفق النظام المحاسبي المالي على عرض القوائم المالية ، مذكرة لنيل شهادة الماستر، قسم المالية والمحاسبة، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر، 2018/2017.
- 17 - نبيل مكّي، المعالجة المحاسبية لعقود التمويل وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة لنيل شهادة الماستر، قسم العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2014/2013.
- 18 - نوح بوغابة، أثر المعالجة المحاسبية للإيجار التمويلي على القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، قسم العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2015/2014.
- 19 - نور الدين عاد، المعالجة المحاسبية لعقد الإيجار التمويلي وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، قسم علوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الجزائر، 2015/2014.
- 20 - يعقوب رجيبي، المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار التمويلي وفق النظام المحاسبي المالي SCF ومعيار المحاسبة الدولي IAS17، مذكرة لنيل شهادة الماستر، قسم علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2017/2016.

- القوانين والمراسيم

- 21 - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 74 الموافق ل 25 نوفمبر 2007، السنة الرابعة والأربعون.

22 - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، المجلس الوطني للمحاسبة، التعليمات الوزارية رقم (02)، الجزائر، 2009.

23 - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008، المحدد لقواعد التقييم المحاسبي ومحتوى الكشف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، 2009/03/25، العدد، 19.

. الملتقيات

24 - عبد الرزاق خليل، عهدي نعيمة، قرض الإيجار " leasing" في الجزائر في ظل النظام المحاسبي والمالي الجديد، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، يومي 17 - 18 جانفي 2010.

. المطبوعات

25 - سفير محمد، مطبوعة محكمة بعنوان المحاسبة المعمقة مع أمثلة وتمارين محلولة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العقيد أكللي محند اواحاج، البويرة، 2014/2015.

. المراجع باللغة الأجنبية

1- Smaili Nabila, PRATIQUEDU CREDIT-BAIL, ANALYSE DE LA SITUATION ALGERIENNE, Faculté des sciences économiques, de gestion et de sciences commerciales, UNIVERSITE-MOULOUDMAMRI,TZIZI-OUZOU,2011/2012

المـلاحـقـة

ميزانية

السنة المالية المغلقة في

N - 1 صافي	N صافي	N اهتلاك رميد	N إجمالي	ملاحظة	الأصل
					أصول غير جارية فارق بين الاقتناء - المنتج الإيجابي أو السلبي تثبيتات معنوية تثبيتات عينية أراض مبان تثبيتات عينية أخرى تثبيتات ممنوح امتيازها تثبيتات يجري إنجازها تثبيتات مالية سندات موضوعة موضع معادلة مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها سندات أخرى مثبتة قروض و أصول مالية أخرى غير جارية ضرائب مؤجلة على الأصل
					مجموع الأصل غير الجاري
					أصول جارية مخزونات و منتجات قيد التنفيذ حسابات دائنة و استخدامات مماثلة الزبائن المدينون الآخرون الضرائب و ما شابهها حسابات دائنة أخرى و استخدامات مماثلة الموجودات و ما شابهها الأموال الموظفة و الأصول المالية الجارية الأخرى الخزينة مجموع الأصول الجارية المجموع العام للأصول

ميزانية

السنة المالية المغلقة في

N - 1 صافي	N صافي	N إجمالي	N إجمالي	ملاحظة	الأصل
					أصول غير جارية فارق بين الاقتناء - المنتوج الإيجابي أو السلبي تثبيتات معنوية تثبيتات عينية أراض مبان تثبيتات عينية أخرى تثبيتات ممنوح امتيازها تثبيتات يجري إنجازها تثبيتات مالية سندات موضوعة موضع معادلة مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها سندات أخرى مثبتة قروض و أصول مالية أخرى غير جارية ضرائب مؤجلة على الأصل
					مجموع الأصل غير الجاري
					أصول جارية مخزونات و منتجات قيد التنفيذ حسابات دائنة و استخدامات مماثلة الزبائن المدينون الآخرون الضرائب و ما شابهها حسابات دائنة أخرى و استخدامات مماثلة الموجودات و ما شابهها الأموال الموظفة و الأصول المالية الجارية الأخرى الخزينة مجموع الأصول الجارية المجموع العام للأصول

ميزانية

السنة المالية المغلقة في

N -1	N	ملاحظة	الخصوم
			رؤوس الأموال الخاصة رأس مال تم إصداره رأس مال غير مستعان به علاوات و احتياطات - احتياطات مدمجة (1) فوارق إعادة التقييم فارق المعادلة (1) نتيجة صافية / (نتيجة صافية حصة المجمع (1)) رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد حصة الشركة المدمجة (1) حصة ذوي الأقلية (1) المجموع 1
			الخصوم غير الجارية قروض و ديون مالية ضرائب (مؤجلة و مرصود لها) ديون أخرى غير جارية مؤونات و منتجات ثابتة مسبقا مجموع الخصوم غير الجارية (2)
			الخصوم الجارية موردون و حسابات ملحقة ضرائب ديون أخرى خزينة سلبية مجموع الخصوم الجارية (3) مجموع عام للخصوم

(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة

ميزانية

السنة المالية المقفلة في

الأصل	ملاحظة	N إجمالي	N اهتلاك رهيد	N صافي	N - 1 صافي
أصول غير جارية فارق بين الاقتناء - المنتج الإيجابي أو السلبي تثبيات معنوية تثبيات عينية أراضي مبان تثبيات عينية أخرى تثبيات ممنوح امتيازها تثبيات يجري إنجازها تثبيات مالية سندات موضوعة موضع معادلة مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها سندات أخرى مثبتة قروض و أصول مالية أخرى غير جارية ضرائب مؤجلة على الأصل					
مجموع الأصل غير الجاري					
أصول جارية مخزونات و منتجات قيد التنفيذ حسابات دائنة و استخدامات مماثلة الزبائن المدينون الآخرون الضرائب و ما شابهها حسابات دائنة أخرى و استخدامات مماثلة الموجدات و ما شابهها الأموال الموظفة و الأصول المالية الجارية الأخرى الخزينة					
مجموع الأصول الجارية					
المجموع العام للأصول					

ميزانية

السنة المالية المقفلة في

N-1	N	ملاحظة	الخصوم
			رؤوس الأموال الخاصة رأس مال تم إصداره رأس مال غير مستعان به علاوات و احتياطات - احتياطات مدمجة (1) قوارق إعادة التقييم فارق المعادلة (1) نتيجة صافية / (نتيجة صافية حصة المجمع (1)) رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد حصة الشركة المدمجة (1) حصة ذوي الأقلية (1) المجموع 1
			الخصوم غير الجارية قروض و ديون مالية ضرائب (مؤجلة و مرصود لها) ديون أخرى غير جارية مؤونات و منتجات ثابتة مسبقا مجموع الخصوم غير الجارية (2)
			الخصوم الجارية موردون و حسابات ملحقة ضرائب ديون أخرى خزينة سلبية مجموع الخصوم الجارية (3) مجموع عام للخصوم

(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة

ميزانية

السنة المالية المقفلة في

N - 1 صافي	N صافي	N إهلاك رصيد	N إجمالي	ملاحظة	الأصل
					أصول غير جارية فارق بين الاقتناء - المنتوج الإيجابي أو السلبي تشييدات معنوية تشييدات عينية أراضي مبان تشييدات عينية أخرى تشييدات ممنوح امتيازها تشييدات يجري إنجازها تشييدات مالية سندات موضوعة موضع معادلة مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها سندات أخرى مثبتة قروض و أصول مالية أخرى غير جارية ضرائب مؤجلة على الأصل
					مجموع الأصل غير الجاري
					أصول جارية مخزونات و منتجات قيد التنفيذ حسابات دائنة و استخدامات مماثلة الزبائن المدينون الآخرون الضرائب و ما شابهها حسابات دائنة أخرى و استخدامات مماثلة الموجودات و ما شابهها الأموال الموظفة و الأصول المالية الجارية الأخرى الخزينة
					مجموع الأصول الجارية
					المجموع العام للأصول

ميزانية

السنة المالية المغلقة في

N - 1 صافي	N صافي	N إهلاك رصيد	N إجمالي	ملاحظة	الأصل
					أصول غير جارية فارق بين الاقتناء - المنتوج الإيجابي أو السلبي تثبيتات معنوية تثبيتات عينية أراضٍ مبانٍ تثبيتات عينية أخرى تثبيتات ممنوح امتيازها تثبيتات يجري إنجازها تثبيتات مالية سندات موضوعة موضع معادلة مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها سندات أخرى مثبتة قروض و أصول مالية أخرى غير جارية ضرائب مؤجلة على الأصل
					مجموع الأصل غير الجاري
					أصول جارية مخزونات و منتجات قيد التنفيذ حسابات دائنة و استخدامات مماثلة الزبائن المدينون الآخرون الضرائب و ما شابهها حسابات دائنة أخرى و استخدامات مماثلة الموجودات و ما شابهها الأموال الموظفة و الأصول المالية الجارية الأخرى الخزينة مجموع الأصول الجارية المجموع العام للأصول

ميزانية

السنة المالية المغلقة في

N - 1 صافي	N صافي	N إجمالي	N إجمالي	ملاحظة	الأصل
					أصول غير جارية فارق بين الاقتناء - المنتج الإيجابي أو السلبي تثبيتات معنوية تثبيتات عينية أراضٍ مبانٍ تثبيتات عينية أخرى تثبيتات ممنوح امتيازها تثبيتات يجري إنجازها تثبيتات مالية سندات موضوعة موضع معادلة مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها سندات أخرى مثبتة قروض و أصول مالية أخرى غير جارية ضرائب مؤجلة على الأصل
					مجموع الأصول غير الجارية
					أصول جارية مخزونات و منتجات قيد التنفيذ حسابات دائنة و استخدامات مماثلة الزبائن المدينون الآخرون الضرائب و ما شابهها حسابات دائنة أخرى و استخدامات مماثلة الموجودات و ما شابهها الأموال الموظفة و الأصول المالية الجارية الأخرى الخزينة
					مجموع الأصول الجارية
					المجموع العام للأصول

ميزانية

السنة المالية المغلقة في

N-I	N	ملاحظة	الخصوم
			رؤوس الأموال الخاصة رأس مال تم إصداره رأس مال غير مستعان به علاوات و احتياطات - احتياطات مدمجة (1) فوارق إعادة التقييم فارق المعادلة (1) نتيجة صافية / (نتيجة صافية حصة المجمع (1)) رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد حصة الشركة المدمجة (1) حصة ذوي الأقلية (1) المجموع 1
			الخصوم غير الجارية قروض و ديون مالية ضرائب (مؤجلة و مرصود لها) ديون أخرى غير جارية مؤونات و منتجات ثابتة مسبقا مجموع الخصوم غير الجارية (2)
			الخصوم الجارية موردون و حسابات ملحقه ضرائب ديون أخرى خزينة سلبية مجموع الخصوم الجارية (3) مجموع عام للخصوم

(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشف المالية المدمجة

ميزانية

السنة المالية المغلقة في

N - 1 صافي	N صافي	N إجمالي	N إجمالي	ملاحظة	الأصل
					أصول غير جارية
					فارق بين الاقتناء - المنتوج الإيجابي أو السلبي
					تثبيات معنوية
					تثبيات عينية
					أراض
					مبان
					تثبيات عينية أخرى
					تثبيات ممنوح امتيازها
					تثبيات يجري إنجازها
					تثبيات مالية
					سندات موضوعة موضع معادلة
					مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها
					سندات أخرى مثبتة
					قروض و أصول مالية أخرى غير جارية
					ضرائب مؤجلة على الأصل
					مجموع الأصل غير الجاري
					أصول جارية
					مخزونات و منتجات قيد التنفيذ
					حسابات دائنة و استخدامات مماثلة
					الزبائن
					المدينون الآخرون
					الضرائب و ما شابهها
					حسابات دائنة أخرى و استخدامات مماثلة
					الموجودات و ما شابهها
					الأموال الموظفة و الأصول المالية الجارية الأخرى
					الخزينة
					مجموع الأصول الجارية
					المجموع العام للأصول

ميزانية

السنة المالية المغلقة في

N - 1 صافي	N صافي	N اهتلاك رصيد	N إجمالي	ملاحظة	الأصل
					أصول غير جارية فارق بين الاقتناء - المنتوج الإيجابي أو السلبي تثبيتات معنوية تثبيتات عينية أراضٍ مبانٍ تثبيتات عينية أخرى تثبيتات ممنوح امتيازها تثبيتات يجري إنجازها تثبيتات مالية سندات موضوعة موضع معادلة مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها سندات أخرى مثبتة قروض و أصول مالية أخرى غير جارية ضرائب مؤجلة على الأصل
					مجموع الأصل غير الجاري
					أصول جارية مخزونات و منتجات قيد التنفيذ حسابات دائنة و استخدامات مماثلة الزبائن المدينون الآخرون الضرائب و ما شابهها حسابات دائنة أخرى و استخدامات مماثلة الموجودات و ما شابهها الأموال الموظفة و الأصول المالية الجارية الأخرى الخزينة مجموع الأصول الجارية المجموع العام للأصول

ميزانية

السنة المالية المغفلة في

N-1	N	ملاحظة	الخصوم
			رؤوس الأموال الخاصة رأس مال تم إصداره رأس مال غير مستعان به علاوات و احتياطات - احتياطات مدمجة (1) فوارق إعادة التقييم فارق المعادلة (1) نتيجة صافية / (نتيجة صافية حصة الجمع (1)) رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد حصة الشركة المدمجة (1) حصة ذوي الأقلية (1) المجموع 1
			الخصوم غير الجارية قروض و ديون مالية ضرائب (مؤجلة و مرصود لها) ديون أخرى غير جارية مؤونات و منتجات ثابتة مسبقا مجموع الخصوم غير الجارية (2)
			الخصوم الجارية موردون و حسابات ملحقة ضرائب ديون أخرى خزينة سلبية مجموع الخصوم الجارية (3) مجموع عام للخصوم

(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة

حساب النتائج
حسب الطبيعة
الفترة من إلى

N - 1	N	ملاحظة
		رقم الأعمال تغير مخزونات المنتجات المصنعة و المنتجات قيد الصنع الإنتاج المثبت إعانات الاستغلال
		1 - إنتاج السنة المالية
		المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى
		2 - استهلاك السنة المالية
		3 - القيمة المضافة للاستغلال (1 - 2)
		أعباء المستخدمين الضرائب و الرسوم و المدفوعات المشابهة
		4 - الفائض الإجمالي من الاستغلال
		المنتجات العملياتية الأخرى الأعباء العملياتية الأخرى المخصصات للاهلاكات و المؤونات استثناء من خسائر القيمة و المؤونات
		5 - النتيجة العملياتية
		المنتجات المالية
		الأعباء المالية
		6 - النتيجة المالية
		7 - النتيجة العادية قبل الضرائب (5 + 6)
		الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية مجموع منتجات الأنشطة العادية مجموع أعباء الأنشطة العادية
		8 - النتيجة الصافية للأنشطة العادية
		العناصر غير العادية - المنتجات (يطلب بيانها) العناصر غير العادية - الأعباء (يطلب بيانها)
		9 - النتيجة غير العادية
		10 - النتيجة الصافية للسنة المالية
		حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية
		11 - النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)
		و منها حصة ذوي الأقلية (1) حصة المجمع (1)

(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشف المالية المدمجة

حساب النتائج
حسب الطبيعة
الفترة من إلى

N - 1	N	ملاحظة	
			رقم الأعمال تغير مخزونات المنتجات المصنعة و المنتجات قيد الصنع الإنتاج المثبت إعانات الاستغلال
			1 - إنتاج السنة المالية المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى
			2 - استهلاك السنة المالية
			3 - القيمة المضافة للاستغلال (1 - 2) أعباء المستخدمين الضرائب و الرسوم و المدفوعات المشابهة
			4 - الفائض الإجمالي من الاستغلال المنتجات العملية الأخرى الأعباء العملية الأخرى
			المخصصات للاهتلاكات و المؤونات استئناف عن خسائر القيمة و المؤونات
			5 - النتيجة العملية المنتجات المالية الأعباء المالية
			6 - النتيجة المالية
			7 - النتيجة العادية قبل الضرائب (5 + 6) الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية مجموع منتجات الأنشطة العادية مجموع أعباء الأنشطة العادية
			8 - النتيجة الصافية للأنشطة العادية العناصر غير العادية - المنتجات (يطلب بيانها) العناصر غير العادية - الأعباء (يطلب بيانها)
			9 - النتيجة غير العادية
			10 - النتيجة الصافية للسنة المالية حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية
			11 - النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1) و منها حصة ذوي الأقلية (1) حصة المجمع (1)

ميزانية

السنة المالية المغلقة في

N - 1 صافي	N صافي	N إجمالي	N إجمالي	ملاحظة	الأصل
					أصول غير جارية
					فارق بين الاقتناء - المنتج الإيجابي أو السلبي
					تثبيات معنوية
					تثبيات عينية
					أراض
					مبان
					تثبيات عينية أخرى
					تثبيات ممنوح امتيازها
					تثبيات يجري إنجازها
					تثبيات مالية
					سندات موضوعة موضع معادلة
					مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها
					سندات أخرى مثبتة
					قروض و أصول مالية أخرى غير جارية
					ضرائب مؤجلة على الأصل
					مجموع الأصل غير الجاري
					أصول جارية
					مخزونات و منتجات قيد التنفيذ
					حسابات دائنة و استخدامات مماثلة
					الزبائن
					المدينون الآخرون
					الضرائب و ما شابهها
					حسابات دائنة أخرى و استخدامات مماثلة
					الموجودات و ما شابهها
					الأموال الموظفة و الأصول المالية الجارية الأخرى
					الخزينة
					مجموع الأصول الجارية
					المجموع العام للأصول

ميزانية

السنة المالية المقفلة في

الأصل	ملاحظة	N إجمالي	N اهتلاك رميد	N صافي	N - 1 صافي
أصول غير جارية فارق بين الاقتناء - المنتوج الإيجابي أو السلبي تثبيطات معنوية تثبيطات عينية أراضي مبان تثبيطات عينية أخرى تثبيطات ممنوح امتيازها تثبيطات يجري إنجازها تثبيطات مالية سندات موضوعة موضع معادلة مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها سندات أخرى مثبتة قروض و أصول مالية أخرى غير جارية ضرائب مؤجلة على الأصل					
مجموع الأصل غير الجاري					
أصول جارية مخزونات و منتجات قيد التنفيذ حسابات دائنة و استخدامات مماثلة الزبائن المدينون الآخرون الضرائب و ما شابهها حسابات دائنة أخرى و استخدامات مماثلة الموجودات و ما شابهها الأموال الموظفة و الأصول المالية الجارية الأخرى الخزينة +					
مجموع الأصول الجارية					
المجموع العام للأصول					

الملحق رقم (10)

28 ربيع الأول عام 1430 هـ
25 مارس سنة 2009 م

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 19

28

ميزانية

السنة المالية المقفلة في

N - 1 صافي	N صافي	N اهتلاك رصيد	N إجمالي	ملاحظة	الأصل
					أصول غير جارية
					فارق بين الاقتناء - المنتج الإيجابي أو السلبي
					تثبيات معنوية
					تثبيات عينية
					أراضٍ
					مبانٍ
					تثبيات عينية أخرى
					تثبيات ممنوح امتيازها
					تثبيات يجري إنجازها
					تثبيات مالية
					سندات موضوعة موضع معادلة
					مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها
					سندات أخرى مثبتة
					قروض و أصول مالية أخرى غير جارية
					ضرائب مؤجلة على الأصل
					مجموع الأصل غير الجاري
					أصول جارية
					مخزونات و منتجات قيد التنفيذ
					حسابات دائنة و استخدامات مماثلة
					الزبائن
					المدينون الآخرون
					الضرائب و ما شابهها
					حسابات دائنة أخرى و استخدامات مماثلة
					الموجودات و ما شابهها
					الأموال الموظفة و الأصول المالية الجارية الأخرى
					الخزينة
					مجموع الأصول الجارية
					المجموع العام للأصول

الملحق رقم (11)

28 ربيع الأول عام 1430 هـ
25 مارس سنة 2009 م

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 19

28

ميزانية

السنة المالية المحققة في

N - 1 صافي	N صافي	N اهتلاك رميد	N إجمالي	ملاحظة	الأصل
					أصول غير جارية فارق بين الاقتناء - المنتوج الإيجابي أو السلبي تثبيتات معنوية تثبيتات عينية أراض مبان تثبيتات عينية أخرى تثبيتات ممنوح امتيازها تثبيتات يجري إنجازها تثبيتات مالية سندات موضوعة موضع معادلة مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها سندات أخرى مثبتة قروض و أصول مالية أخرى غير جارية ضرائب مؤجلة على الأصل
					مجموع الأصول غير الجارية
					أصول جارية مخزونات و منتجات قيد التنفيذ حسابات دائنة و استخدامات مماثلة الزبائن المدينون الآخرون الضرائب و ما شابهها حسابات دائنة أخرى و استخدامات مماثلة الموجودات و ما شابهها الأموال الموظفة و الأصول المالية الجارية الأخرى الخزينة مجموع الأصول الجارية المجموع العام للأصول

حساب النتائج
حسب الطبيعة
الفترة من إلى

N - 1	N	ملاحظة	
			رقم الأعمال تغير مخزونات المنتجات المصنعة و المنتجات قيد الصنع الإنتاج المثبت إعانات الاستغلال
			1 - إنتاج السنة المالية المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى
			2 - استهلاك السنة المالية
			3 - القيمة المضافة للاستغلال (2 - 1) أعباء المستخدمين الضرائب و الرسوم و المدفوعات المشابهة
			4 - الفائض الإجمالي من الاستغلال المنتجات العملياتية الأخرى الأعباء العملياتية الأخرى المخصصات للاهلاكات و المؤونات استئناف عن خسائر القيمة و المؤونات
			5 - النتيجة العملياتية المنتجات المالية الأعباء المالية
			6 - النتيجة المالية
			7 - النتيجة العادية قبل الضرائب (6 + 5) الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية مجموع منتجات الأنشطة العادية مجموع أعباء الأنشطة العادية
			8 - النتيجة الصافية للأنشطة العادية العناصر غير العادية - المنتجات (يطلب بيانها) العناصر غير العادية - الأعباء (يطلب بيانها)
			9 - النتيجة غير العادية
			10 - النتيجة الصافية للسنة المالية حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية
			11 - النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1) و منها حصة ذوي الأقلية (1) حصة المجمع (1)

حساب النتائج
حسب الطبيعة
الفترة من إلى

N - 1	N	ملاحظة	
			رقم الأعمال تغير مخزونات المنتجات المصنعة و المنتجات قيد الصنع الإنتاج المثبت إعانات الاستغلال
			1 - إنتاج السنة المالية المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى
			2 - استهلاك السنة المالية
			3 - القيمة المضافة للاستغلال (2 - 1) أعباء المستخدمين الضرائب و الرسوم و المدفوعات المشابهة
			4 - الفائض الإجمالي من الاستغلال المنتجات العملياتية الأخرى الأعباء العملياتية الأخرى المخصصات للاهلاكات و المؤونات استئناف عن خسائر القيمة و المؤونات
			5 - النتيجة العملياتية المنتجات المالية الأعباء المالية
			6 - النتيجة المالية
			7 - النتيجة العادية قبل الضرائب (6 + 5) الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية مجموع منتجات الأنشطة العادية مجموع أعباء الأنشطة العادية
			8 - النتيجة الصافية للأنشطة العادية العناصر غير العادية - المنتجات (يطلب بيانها) العناصر غير العادية - الأعباء (يطلب بيانها)
			9 - النتيجة غير العادية
			10 - النتيجة الصافية للسنة المالية حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية
			11 - النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1) و منها حصة ذوي الأقلية (1) حصة المجمع (1)

الملحق رقم (13)

28 ربيع الأول عام 1430 هـ
25 مارس سنة 2009 م

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 19

28

ميزانية

السنة المالية المقفلة في

N - 1 صافي	N صافي	N إهلاك رصيد	N إجمالي	ملاحظة	الأصل
					أصول غير جارية فارق بين الاقتناء - المنتج الإيجابي أو السلبي تثبيات معنوية تثبيات عينية أراضي مبان تثبيات عينية أخرى تثبيات ممنوح امتيازها تثبيات يجري إنجازها تثبيات مالية سندات موضوعة موضع معاملة مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها سندات أخرى مثبتة قروض و أصول مالية أخرى غير جارية ضرائب مؤجلة على الأصل
					مجموع الأصل غير الجاري
					أصول جارية ✓ مخزونات و منتجات قيد التنفيذ حسابات دائنة و استخدامات مماثلة الزبائن المدينون الآخرون الضرائب و ما شابهها حسابات دائنة أخرى و استخدامات مماثلة المرجذات و ما شابهها الأموال الموظفة و الأصول المالية الجارية الأخرى الخزينة
					مجموع الأصول الجارية
					المجموع العام للأصول

ميزانية

السنة المالية المقفلة في

N - 1 صافي	N صافي	N اهتلاك رصيد	N إجمالي	ملاحظة	الأصل
					أصول غير جارية فارق بين الاقتناء - المنتج الإيجابي أو السلبي تثبيطات معنوية تثبيطات عينية أراضٍ مبانٍ تثبيطات عينية أخرى تثبيطات ممنوح امتيازها تثبيطات يجري إنجازها تثبيطات مالية سندات موضوعة موضع معادلة مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها سندات أخرى مثبتة قروض و أصول مالية أخرى غير جارية ضرائب مؤجلة على الأصل
					مجموع الأصل غير الجاري
					أصول جارية مخزونات و منتجات قيد التنفيذ حسابات دائنة و استخدامات مماثلة الزبائن المدينون الآخرون الضرائب و ما شابهها حسابات دائنة أخرى و استخدامات مماثلة الموجذات و ما شابهها الأموال الموظفة و الأصول المالية الجارية الأخرى الخزينة مجموع الأصول الجارية المجموع العام للأصول

ميزانية

السنة المالية المغلقة في

N-I	N	ملاحظة	الخصوم
			رؤوس الأموال الخاصة
			رأس مال تم إصداره
			رأس مال غير مستعان به
			علاوات و احتياطات - احتياطات مدمجة (1)
			فوارق إعادة التقييم
			فارق المعادلة (1)
			نتيجة صافية / (نتيجة صافية حصة المجمع (1))
			رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد
			حصة الشركة المدمجة (1)
			حصة ذوي الأقلية (1)
			المجموع 1
			الخصوم غير الجارية
			قروض و ديون مالية
			ضرائب (مؤجلة و مرصود لها)
			ديون أخرى غير جارية
			مؤونات و منتجات ثابتة مسبقا
			مجموع الخصوم غير الجارية (2)
			الخصوم الجارية
			موردون و حسابات ملحقة
			ضرائب
			ديون أخرى
			خزينة سلبية
			مجموع الخصوم الجارية (3)
			مجموع عام للخصوم

(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة

حساب النتائج
حسب الطبيعة
الفترة من إلى

N - 1	N	ملاحظة
		رقم الأعمال تغير مخزونات المنتجات المصنعة و المنتجات قيد الصنع الإنتاج المثبت إعانات الاستغلال
		1 - إنتاج السنة المالية المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى
		2 - استهلاك السنة المالية
		3 - القيمة المضافة للاستغلال (2 - 1) أعباء المستخدمين الضرائب و الرسوم و المدفوعات المشابهة
		4 - الفائض الإجمالي من الاستغلال المنتجات العملية الأخرى الأعباء العملية الأخرى المخصصات للاهلاكات و المؤونات استثناء عن خسائر القيمة و المؤونات
		5 - النتيجة العملية المنتجات المالية الأعباء المالية
		6 - النتيجة المالية
		7 - النتيجة العادية قبل الضرائب (6 + 5) الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية مجموع منتجات الأنشطة العادية مجموع أعباء الأنشطة العادية
		8 - النتيجة الصافية للأنشطة العادية العناصر غير العادية - المنتجات (يطلب بيانها) العناصر غير العادية - الأعباء (يطلب بيانها)
		9 - النتيجة غير العادية
		10 - النتيجة الصافية للسنة المالية حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية
		11 - النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1) و منها حصة ذوي الأقلية (1) حصة المجمع (1)

حساب النتائج
حسب الطبيعة

الفترة من إلى

N - 1	N	ملاحظة	
			رقم الأعمال تغير مخزونات المنتجات المصنعة و المنتجات قيد الصنع الإنتاج المثبت إعانات الاستغلال
			1 - إنتاج السنة المالية المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى
			2 - استهلاك السنة المالية
			3 - القيمة المضافة للاستغلال (2 - 1) أعباء المستخدمين الضرائب و الرسوم و المدفوعات المشابهة
			4 - الفائض الإجمالي عن الاستغلال المنتجات العملية الأخرى الأعباء العملية الأخرى المخصصات للاهلاكات و المؤونات استثناء عن خسائر القيمة و المؤونات
			5 - النتيجة العملية المنتجات المالية الأعباء المالية
			6 - النتيجة المالية
			7 - النتيجة العادية قبل الضرائب (6 + 5) الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية مجموع منتجات الأنشطة العادية مجموع أعباء الأنشطة العادية
			8 - النتيجة الصافية للأنشطة العادية العناصر غير العادية - المنتجات (يطلب بيانها) العناصر غير العادية - الأعباء (يطلب بيانها)
			9 - النتيجة غير العادية
			10 - النتيجة الصافية للسنة المالية حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية
			11 - النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1) و منها حصة ذوي الأقلية (1) حصة المجمع (1)

حساب النتائج
حسب الطبيعة
الفترة من إلى

N - 1	N	ملاحظة
		رقم الأعمال تغير مخزونات المنتجات المصنعة و المنتجات قيد الصنع الإنتاج المثبت إعانات الاستغلال
		1 - إنتاج السنة المالية المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى
		2 - استهلاك السنة المالية
		3 - القيمة المضافة للاستغلال (2 - 1) أعباء المستخدمين الضرائب و الرسوم و المدفوعات المشابهة
		4 - الفائض الإجمالي عن الاستغلال المنتجات العملياتية الأخرى الأعباء العملياتية الأخرى المخصصات للاهلاكات و المؤونات استثناءات عن خسائر القيمة و المؤونات
		5 - النتيجة العملياتية المنتجات المالية الأعباء المالية
		6 - النتيجة المالية
		7 - النتيجة العادية قبل الضرائب (6 + 5) الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية مجموع منتجات الأنشطة العادية مجموع أعباء الأنشطة العادية
		8 - النتيجة الصافية للأنشطة العادية العناصر غير العادية - المنتجات (يطلب بيانها) العناصر غير العادية - الأعباء (يطلب بيانها)
		9 - النتيجة غير العادية
		10 - النتيجة الصافية للسنة المالية حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية
		11 - النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1) و منها حصة ذوي الأقلية (1) حصة المجمع (1)

(١) لا تستعمل إلا لتقديم الكشف المالية المدمجة